



PROVISIONAL  
A/PV.2359  
24 September 1975  
ARABIC



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

## الدورة الثلاثون

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والتاسعة والخمسين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك  
يوم الأربعاء ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد ثورن ( لكسمبرغ )  
ثم : السيد تشيسانو ( نائب الرئيس ) ( موزامبيق )

مواصلة المناقشة العامة لليند ( ٩ ) من جدول الأعمال

### أقيت الكلمات من :

السيد حمادي ( العراق )  
السيدة ماركوس ( الفلبين )  
السيد جنشر ( جمهورية ألمانيا الاتحادية )  
السيد عبد الله ( أفغانستان )  
السيد كاموجي ( تشاد )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الطقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :  
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .  
وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ .  
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

عقدت الجلسة عند الساعة ١٠/٤٥مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث الأول ، أود أن أعلن انه وفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في اجتماع سابق ، فان قائمة المتحدثين الذين يرغبون في الحديث في المناقشة العامة سوف تقفل في الساعة السادسة من مساء اليوم ، وهذه آخر مرة أعلن فيها ذلك . والآن أعطي الكلمة للمتحدث الأول سعادة السيد سعدون حمادي وزير خارجية جمهورية العراق .

السيد حمادي ( العراق ) : السيد الرئيس ، يسرني أن أعبر لكم عن التهنئة بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الثلاثين للجمعية العامة ، راجيا لكم النجاح في تأدية هذه المهمة معربا لكم عن ثقتنا بقدرتكم على اىصال هذه الدورة للنتائج المرجوة منها .  
كما يسرني أن أشيد بجهود سلفكم ، الزميل السيد عبدالعزيز بوتفليقة في ادارة أعمال الدورة الماضية ، وقيادتها للنجاح الذي حققته . ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أنوه بمزيد من التقدير الى الجهود المخلصة التي يبذلها السكرتير العام الدكتور كورت فالدهايم ، لتعزز مبادئ هذه المنظمة وتحقيق أهدافها .

انه من دواعي سرورنا أن تشهد هذه الدورة حدثا ايجابيا هو انضمام عدد من الدول التي استقلت حديثا لعضوية الأمم المتحدة وهي جمهورية الرأس الأخضر وجمهورية سان توماس وبرنسيب الديمقراطية ، وجمهورية موزامبيق الشعبية . ان انضمام هذه الدول الفتية ، يعني أن الفجوة التي بقيت لسنين طويلة بين الصفة العالمية للمنظمة ، وبين واقعها المحدود ، قد أخذت تضيق نتيجة لتراجع الاستعمار ، وظهور دول العالم الثالث الفتية ، التي نالت حريتها واستقلالها بعد كفاح طويل وشاق .

ووفدنا وهو يرحب بالأعضاء الجدد يؤكد استعداد بلادنا للتعاون معهم داخل وخارج الأمم المتحدة . ولكننا ونحن نسجل هذا الحدث الايجابي لا يمكن أن ننس الواقع المؤسف ألا وهو وجود دول أخرى لا تزال محرومة من عضوية هذه المنظمة . فمما يدعو حقا لخيبة الأمل والمرارة أن تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية ، لاستعمال حق النقض لاحتباط الطلب العادل الذى تقدمت به جمهورية فيتنام الديمقراطية ، والجمهورية الديمقراطية لجنوب فيتنام للانضمام للأمم المتحدة . اننا مسرورون أن نرى حكومة كمبوديا الشرعية تحتل مقعداها الشرعي في الأمم المتحدة . السيد الرئيس ، تهيبنا لنا الذكرى الثلاثون لميلاد الأمم المتحدة ، فرصة مناسبة للقاء نظرة شاملة ، على المسيرة التي قطعها المجتمع البشرى ، خلال العقود الثلاثة الماضية ، نجاحا وفشلا ، في عهد مرور ثلاثين عاما على توقيع ميثاق الأمم المتحدة ، لا بد من تقييم يحدد مواضع النجاح ، كما يحدد مواضع الفشل ، من أجل معرفة أعمق ، لمشاكل العالم ، وتعبئة الجهود الجماعية لحلها . صحيح أن العالم الذى نعيش فيه ، عالم يتصف بالتغيير الحاد ، والتعقيد ، والمصالح المتضاربة ، الا أنه بالرغم من ذلك ، فقد حققت الأمم المتحدة نجاحا لا بأس به في مواجهة مشاكله واستيعاب تغييراته ، كما أنها بقيت بنظر جميع الدول ، الاداة الملائمة المقبولة ، لمواجهة المشاكل العميقة ، والأمل الأكبر في خلق عالم ، يسوده العدالة والسلم والرخاء .

لقد تضمنت مقدمة تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة ، مسحا شاملا لأعمال المنظمة ، خلال الحقبة الماضية من حياتها ، يغني عن كل ما نقوله في هذا المجال . اننا في الوقت الذى نسجل فيه لهذه المنظمة ، العديد من الانجازات التي تستحق التقدير ، لا بد من الاشارة أيضا ، الى المشاكل الخطيرة ، التي ما زالت تهدد المجتمع البشرى بأكبر الأخطار ، وفي مقدمتها تلك المشاكل المتعلقة بحفظ السلم والأمن في العالم . ولئن كانت الخطوات المتخذة على طريق الوفاق الدولي ، وانتصار شعوب الهند الصينية واستعمار في القارة الافريقية ، وانعقاد مؤتمرات الأمم المتحدة المتعلقة بالسكان ، والغذاء ، وبقاع البحار ، وبالسنة الدولية للمرأة ، ومؤتمر عدم الانحياز ، والحوار بين البلدان الصناعية ، والبلدان النامية ، في اطار الأمم المتحدة ، تشمل جانبا من التطورات الايجابية في الوضع الدولي ، فما زالت هناك جوانب سلبية في العلاقات الدولية تنذر بأوخم المواقب . وفي مقدمة هذه المسائل والتي تنعكس بشكل مباشر على السلم والأمن في

العالم هي القضية الفلسطينية . والقضية الفلسطينية - يا سيادة الرئيس - مثال صارخ للاستعمار الاستيطاني ، وربما كانت من أكبر قضايا الظلم في التاريخ . فهي من دون أدنى شك ، قضية شعب اغتصبت بلاده ، وشرذ من أرضه بالقوة الغاشمة ، من قبل غزاة أجنب ، ليقموا في بلاده نظاما عنصريا ، يدعمه الاستعمار ، وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية .

ولقد أصدرت الأمم المتحدة قرارها الشهير المرقم ٣٢٣٦ ، والقاضي بتأييد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، في فلسطين ، بما فيها حق تقرير المصير ، وحقه في الاستقلال والعودة الى دياره التي طرد منها . ورغم مضي ما يقرب من سنة على صدور ذلك القرار المهم ، ما زالت قوى الاحتلال الصهيوني في فلسطين ماضية في احتلالها للأرض العربية وانكارها لحقوق الشعب الفلسطيني ، متحدية بذلك الارادة الدولية . ومما يدعو للاستنكار اتخاذا موقف أكثر تماذا يتمثل في استمرار الصهاينة في تحدى قرارات الأمم المتحدة ، واصرارهم على المضي في انتهاج سياسة عدوانية توسعية تستهدف خلق حقائق سياسية جديدة بقصد تجاوز قضية فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني ، وحتى اتباع اسلوب القتل الجماعي للقضاء على الشعب الفلسطيني ، ولكن عزم هذا الشعب وتصميمه على الصمود والمضي في الكفاح ، كان أقوى من جميع المحاولات التي استهدفت وجوده بما فيها الهجمات البربرية على مخيمات اللاجئين وقتل الألوف من الأبرياء العزل منهم .

ان المأساة الدامية التي يعيشها شعب فلسطين منذ ثمانية وعشرين عاما التي تجرى فصولها على مسمع ومرأى من العالم ، تتحمل مسؤوليتها الأمم المتحدة بالدرجة الأولى ، لانها اقترت عام ١٩٤٧ خلافا لأحكام الميثاق ، وللصلاحيات المخولة لها ، وبضغط من القوى الاستعمارية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، تقسيم فلسطين ، وتشريد شعبها ، وحرمانه من حقه الثابت في تقرير المصير .

من هنا - يسيادة الرئيس - تأتي أهمية قرار الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين الخاص بحقوق شعب فلسطين ، فقد شهد العالم خلال ربع القرن الماضي تغييرات جذرية في البنية السياسية لدول العالم ، انعكست في الأمم المتحدة ، وأدت الى التحرك نحو ايجاد حل يعتمد حقوق شعب فلسطين ، وكفاحه المشروع أساسا . ان قرارات الأمم المتحدة ، على الرغم مما لها من أهمية ، لن تكفي لوحدها ، لمعالجة قضية تهدد السلام والأمن في العالم ، ما لم تقترن بالاجراءات الكفيلة بوضعها موضع التنفيذ ، لذا فان تطبيق أحكام الميثاق بحق اسرائيل ، بما في ذلك طردها من الأمم المتحدة ، يصح أن يكون المنطلق السليم نحو الحل المنشود ، وبذلك يكون المجتمع الدولي قد خطا خطوة ايجابية نحو تصحيح الخطأ الذي كان قد وقع فيه .

وفي هذا المجال تؤكد الحكومة العراقية من جديد ، عزمها الثابت على المضي في الكفاح مع شعب فلسطين ، وابناء الأمة العربية ، لتحرير الأرض العربية من العدوان الصهيوني ، واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني .

ومن القضايا التي مازالت تهدد السلم والأمن في العالم ، هي تصاعد موجة التسلح في العالم . فقد أصبح التسابق على التسلح ، والتسلح النووي بالذات ، يشكل خطرا جسيما على مستقبل البشرية ، بسبب عدم التوصل الى حل شامل وحاسم لها . وبالرغم من احراز بعض النجاح في مجال الرقابة على الأسلحة النووية الاستراتيجية ، والأسلحة الجرثومية ، مازال عالمنا بحاجة ماسة ، الى تدابير اقليمية ودولية ، للحد من التسلح ، ووقف انتشار الأسلحة النووية ، والاقتصار على الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

ونعتقد بأن نجاح الجهود المبذولة لحظر انتشار الأسلحة النووية يتوقف على انضمام كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، وعلى مبادرة الدول

المالكة للأسلحة النووية باتخاذ الخطوات الفعالة والسريعة ، للايفاء بالتزاماتها الواردة في المعاهدة المذكورة ، والتعهد بعدم التهديد باستخدام الأسلحة النووية ، ضد أية دولة غير نووية . وفي هذا الصدد ، يجد العراق معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية - وهو أحد المنضمين إليها - أداة لاغنى عنها ، في الظروف الدولية الراهنة لمنع انتشار الأسلحة النووية . وبهذه المناسبة ، يؤيد العراق دعوة الاتحاد السوفياتي ، لايقاف كافة أنواع التجارب النووية ، بما في ذلك التجارب تحت الأرض ، ويعتبر هذه الدعوة مساهمة لا يستهان بها ، على طريق تعزيز الجهود ، الرامية الى حظر انتشار الأسلحة النووية ، وخلق الجو المناسب ، للبدء بعملية النزع الشامل للأسلحة النووية . كما يجد العراق ، في المقترحات الخاصة باعلان مناطق خالية من السلاح النووي في مناطق مختلفة من العالم ، وسيلة فعالة أخرى للوصول الى جعل العالم بأسره ، منطقة خالية من الأسلحة النووية .

وينظر العراق لقرار الأمم المتحدة القاضي بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، على انه يشكل خطوة اولية بناءة ، ونعتقد ان السبيل الى تنفيذ هذا القرار يتم بمبادرة جميع الأطراف المعنية في المنطقة الى الانضمام الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية . وتتنظر حكومتنا بقلق واستنكار لخطط التسليح الأمريكي لأسرائيل خاصة في مستواه الجديد ، الراي الى جعل اسرائيل قوة نووية مهيمنة على البلاد العربية . تعتبر حكومتنا ، عدم الانحياز ركنا أساسيا في سياستها الخارجية . ان سياسة عدم

الانحياز بتفاعلها الايجابي مع الاحداث ومعالجتها بنظرة تقدمية ، تميز بين الخير والشر ، ولا تساوى بين المعتدى والمعتدى عليه ، واهتمامها الجدى بقضايا الظلم والفقر في العالم ، قدمت دورا فعالا في قضية التفاهم الدولي ، والبدء في بناء نظام دولي تسوده العدالة والحريية والسلام . ولبلادنا الشرف أن تكون عضوا فعالا في مجموعة دول عدم الانحياز ، لذلك فاننا لا يمكن الا أن نبذل أقصى ما في المستطاع ، لتثبيت اسمها ونجاحها ، كما نعتبر اهمية خاصة لمؤتمر القمة لهذه المجموعة ، المزمع عقده في كولومبو في السنة القادمة .

سيادة الرئيس ، العراق جزء من الأمة العربية التي تعاني من التجزئة التي فرضها الاستعمار ، وعانت ولا تزال من الظلم والعدوان والاستغلال ، لذلك فهو يؤمن بوحدة الامة العربية ويناضل بكل ما يستطيع من اجل تحقيق ذلك لبناء مجتمع عربي حديث ، يضيف قوة الى قوى التقدم في

ومن هذا المنطلق ، يقف العراق الى جانب الشعوب المجزأة ، في نضالها المشروع لتوحيد بلادها ، والى جانب جميع قضايا العدل ، والتقدم في العالم .

ان منطقة الصحراء الغربية في افريقيا ، تشهد تطورا لا بد من التنويه عنه ، فحكومة اسبانيا الصديقة مدعوة لانها سيطرتها على اقليم وادى الذهب والساقية الحمراء ، المسمى بالصحراء الغربية ، وذلك بالتفاهم مع حكومتي المغرب وموريتانيا الشقيقتين ، مؤكداين انها بذلك ستعزز الصداقة مع الشعب العربي ، الذى تشده لاسبانيا وشائج تاريخية وثيقة .

وايماننا بطريق الحل السلمي للخلافات الدولية ، يسرنا ماتوصلنا اليه ، من اتفاق مع الجارة ايران ، حلت بموجبه كافة المشاكل المعلقة بين بلدينا ، والتي كادت ان تؤدى الى نزاع مسلح بينهما ، ذلك هو اتفاق الجزائر المعلن في ٦ آذار / مارس ١٩٧٥ ، والذى ادى الى تثبيت تخطيط الحدود البرية ، وغلقتها بصورة تامة بوجه التسلل واعمال التخريب ، وتحديد الحدود النهرية ، وهو ما ثبت في معاهدة بغداد وبروتوكولاتها الموقعة في بغداد في ١٣ حزيران / يونيه ١٩٧٥ . وسيفتح كل ذلك ، آفاقا للتعاون الثمر بين البلدين ، يقوم على الاحترام المتبادل للسيادة والمصالح المشتركة المشروعة ، كما انه يضرب مثلا لنبذ استخدام القوة لحل المشاكل الدولية واحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير .

ان انتهاء الحرب في الهند الصينية ، بانتصار شعوب تلك المنطقة على الاستعمار ، وسقوط الانظمة العميلة فيها ، حدث بالغ الاهمية ، فهو قد ادى الى انتهاء سياسة الشرطة الدولية في تلك المنطقة ، وربما في العالم كله ، وبذلك ساهم في تعزيز السلم والاستقرار في ذلك الجزء من العالم . كل ذلك قد حدث ، بفضل كفاح خاضه الشعب الفيتنامي ، وشعب كمبوديا ، يستحقان عليه كل التقدير . ولكن الى جانب هذا الحدث الايجابي الكبير ، تبقى المشكلة الكورية بؤرة اخرى للتوتر في شرقي آسيا ، تهدد الامن والاستقرار في تلك المنطقة ، وفي العالم اجمع . وفي هذا الصدد ، يدعو العراق الى جلاء القوات الاجنبية من اراضي كوريا الجنوبية ، وتمكين الشعب الكورى ، من تقرير مصيره بنفسه ، دون تدخل خارجي ويؤيد الخطوات الرامية الى توحيد كوريا .

انه من دواعي الاسف ، ان يبقى للاستعمار وجود حتى يومنا هذا ، بالرغم من الجهود التي تبذلها الامم المتحدة ، لتصفية هذه الظاهرة الشريرة . فالشعوب الافريقية ، لاتزال تناضل

من اجل اكمال تحرير القارة الافريقية من الاستعمار والتفرقة العنصرية . لذلك تعرب حكومتي في هذا المكان ، عن تأييدها التام ، لمطامح الشعوب الافريقية في الوحدة والتحرر من الاستعمار ، والتخلص النهائي من الانظمة العنصرية ، وتتعهد ان تبقى دوما الى جانبها ، وان تتعاون معها بكل ما تستطيع من اجل تحقيق تلك المطامح المشروعة .

ان انتهاك حكومة جنوب افريقيا لميثاق الامم المتحدة ، وتحديدها المستمر لقرارات هيئاتها ، امر لا يحتاج الى دليل ، فهي على الرغم من القرارات العديدة التي اصدرتها الجمعية العامة لتأييد حق الشعوب في الدفاع عن حريتها واستقلالها ، وتلك التي تدعو حكومة جنوب افريقيا ، الى انهاء احتلالها غير الشرعي لاقليم ناميبيا ، والسماح لشعب الاقليم بممارسة حقه في تقرير المصير ، نقول بالرغم من كل ذلك ، لم تعبأ حكومة جنوب افريقيا بتلك القرارات ، واستمرت في تحديدها لارادة شعب ناميبيا ، وللرأى العام العالمي .

ان هذا العمل العدواني ، من قبل حكومة الاقلية في جنوب افريقيا ، واستمرارها في ممارسة سياسة التمييز العنصرى ضد الاغلبية من السكان ، يجعلها بحق ، في مصاف الكيان الصهيوني ، لذلك فهي تستحق الطرد من الامم المتحدة .

وفي مجال الحديث عن تحرر الشعوب الافريقية ، لا بد من التنويه بشئنا ، على النهج التقدمي ، الذى تسلكه حكومة البرتغال ، لانهاء وجودها في المستعمرات ، كما لا بد من الاشارة بالنضال البطولي ، الذى خاضته تلك الشعوب ، من اجل تحريرها وسيادتها . اننا نؤيد كفاح الشعوب الافريقية ضد النظام العنصرى في روديسيا الجنوبية ، ونحيي كفاح شعب زمبابوى من اجل القضاء على ذلك النظام .

ان حكومة العراق ، تتابع باهتمام تطورات القضية القبرصية ، وتود هنا ان تؤكد موقفها الثابت ، في دعم استقلال هذه الجزيرة ووحدة اراضيها وسيادتها ، وسياسة عدم الانحياز التي تتبعها ، وتعرب عن أملها الصادق بعودة السلام والتفاهم الى ربوعها ، ونعتقد ان من واجب الاطراف المعنية ، خاصة الجاليتين اليونانية والتركية ، بذل المزيد من الجهود ، للوصول الى اتفاق يرضي كافة الاطراف ، ويؤمن المطامح المشروعة للجالييتين .



يؤيد العراق سياسة الانفراج الدولي ، واحلال العلاقات الايجابية البناءة محل المجابهة والحرب الباردة ، الا انه يلاحظ بنفس الوقت ، ان سياسة التفاهم بين الدول الكبرى ، يجب ان تكون منسجمة مع حقوق الشعوب في السيادة والاستقلال والتقدم . كما يساند العراق اعلان المحيط الهندي منطقة امن وسلام .

اسمحوا لي اخيرا ان اشير الى اثر الاوضاع الاقتصادية على العلاقات الدولية. ان التباين الكبير في توزيع الثروة ، واستمرار ظاهرة الاستغلال وعدم التكافؤ ، في علاقات التبادل التجارية ، مشاكل اذا لم تحل جذريا ، لا يمكن الا ان تؤدي الى اضطرابات الوضع الدولي وتهديد السلام. والدول النامية قد سعت داخل الامم المتحدة وخارجها ، ولسنوات عديدة ، لتصحيح هذه الاوضاع دون ما نجاح مهم . ان القرار الذى اتخذته الجمعية العامة في دورتها الماضية ، المتعلق بالنواحي الاقتصادية ، هو قرار ايجابي بالرغم من انه لا يلبي كل مطامح الدول النامية ، والمطلوب الآن هو ان ينفذ بروح ايجابية وبنية صادقة .

والعراق كأحد البلدان النامية ، يعلن تأييده الكامل لمطامح بلدان العالم الثالث ، ويعمل بكل طاقاته معها من اجل تطبيق ذلك القرار ، وجعله بداية للحلول الجذرية للمشاكل الاقتصادية في العالم ، ويأمل باخلاص ان تتمخض مفاوضات مؤتمر باريس القادمة عن نتائج ايجابية . تلك هي بعض مهمات منظماتنا ، التي يعلق عليها العراق اهمية كبيرة ، وسيقوم وفدنا في اللجان المختلفة بايضاح موقفها منها ، ومن غيرها ، من فقرات جدول الاعمال . والعراق الذى آمن بالامم المتحدة ودعم جهودها دوما ، يرجو لها المزيد من النجاح ، لخير البشرية جمعاء .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : المتحدث التالي هي سعادة مدام اميلدا رومالدس

ماركوس الممثلة الشخصية لرئيس الدولة في جمهورية الفلبين ، وانا ادعوها الى المنصة .

السيدة ماركوس (الفلبين) (الكلمة بالانجليزية) : اسمحوا لي ان تحدث الى

السادة الاعضاء هنا باسم السيد رئيس الدولة في جمهورية الفلبين الرئيس فرديناند ماركوس . لقد فوضني في ان اقي باسمه رسالة خاصة اوجهها الى الامم المتحدة في دورتها الثلاثين التي يوافق انعقادها العام الدولي للمرأة .

ودعوني ان ابدأ اولاً بأن انقل اليكم ، يا سيدى الرئيس ، التهاني الحارة من جانب حكومة وشعب الفلبين ، لانتخابكم لقيادة اعمال الجمعية العامة ، في هذا المنعطف الهام من حياة الامم المتحدة .

ان الفلبين ترحب ايضا ترحيبا حار بالأعضاء الجدد في منظمنا ، جزر الرأس الأخضر، سان تويي وبرنسيب ، وموزامبيق . ان انضمامها الى اسرة الدول المستقلة يعتبر علامة اخرى على طريق تصفية الاستعمار في افريقيا . كذلك فاننا نتطلع الى الترحيب بجارتنا بابوا غينيا الجديدة عضوا في الامم المتحدة .

ان بلادي كانت من اول الدول التي وقعت على ميثاق الامم المتحدة ، وهي لذلك عضو مؤسس لهذه المنظمة الدولية ، ولعل الكثيرين يذكرون ان الجنرال كارلوس ب. روملو ، الذي اصبح فيما بعد ، الرئيس الرابع للجمعية العامة ، وقع الميثاق باسم جمهورية الفلبين . هكذا ولما كانت الفلبين قد حضرت بدء انشاء هذه المنظمة ، فانها تهتم اهتماما بالغا ببقائها .

وكما نعرف جميعا ، فان بقاء الامم المتحدة تهدد لسنوات طوال نتيجة لنضال خطير من اجل مزايا سياسية ، وعسكرية ، بين العالمين المزعومين . ولكن كانت هناك مواجهة جديدة وراء ذلك ، ولما كانت قوى الاستعمار التاريخي قد تضائلت وذبلت ، ظهرت دول جديدة ، ظهر عالم ثالث لا يسعى الى السيادة ، وانما يسعى الى العدالة والمساواة . ان هذا العالم الجديد يسعى الى تحدى النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي ورثه من عهد قد انتهى فعلا ، نظام لم يعد رشيدا او عادلا اوله ما يبرره ، هذا اذا كان له مثل هذا الرشاد او المبرر في اى وقت من الاوقات . ان بلادي شاركت حتما في هذه المواجهة الجديدة ، ولقد انضمنا الى الدول النامية الاخرى سعيا وراء توزيع عادل لتراث البشرية ، ولعل هذا هو السبب الذي من اجله حضرت السى هنا ويحدوني امل كبير تشعربه دولة نامية في آسيا ؛ اننا نؤمن بأن القوى الغنية والكبرى فسي العالم قد اعترفت اخيرا بمطامح العالم الثالث .

اننا لا نطمح ان نحرم الأغنياء ، وانما نطالب فقط بتراثنا المشروع ، ذلك اننا ظللنا لعشرات السنين نصر على ان سياسات السيطرة التي ورثناها عن الماضي ، تمثل عقبات كؤود امام نمونا . ولكن هناك هذا الامل الجديد ، امل اثاره في النفوس الاتفاق في الرأى الذى تم التوصل اليه في الدورة السابعة الخاصة ، التي تعتبر نقطة تحول في شؤون العالم .

هذا الاتفاق في الرأى ، يجب بالضرورة ، ان يكون هو الشاغل الاول لهذه الجمعية

العامة .

هذا الشاغل يجب ان ينعكس على اعادة ترتيب الاولويات في جدول اعمال الجمعية العامة العامة هذه . ان الجوانب المختلفة لنظام اقتصادى دولي جديد ، يجب ان تكون مساوية فى الأهمية للمسائل السياسية التي تهتم بها القوى الكبرى اهتماما خاصا .

ان السلام اساسي وضروري للتنمية . وهذا هو السبب الذي يجعلنا نشعر بالارتياح لروح المصالحة والتفاهم المشترك الذي اوحى الى الاتفاق الاخير في الشرق الاوسط . ولكن السلام لا يقاس من الزوايا العسكرية والسياسية فقط ، فلا يمكن ان يكون هناك سلام في عالمنا الا اذا وجدنا ان ظروف الحياة الكريمة قد تحققت بالنسبة للدول النامية .

وبالقطع فاننا نفهم ونتفهم اهمية السعي من اجل الامن الوطني ، ومع ذلك لا بد لنا ان نسجل ، كيف ان شعوب العالم تشعر بالأسف لجنون سباق التسلح الذي يبذر كل عام اكثر من ٣٠٠٠٠٠ مليون دولار انفاقا على اسلحة الدمار ، وسط جوع وحرمان الملايين في الدول النامية .

ولهذا السبب لا يمكن لنا ان نقبل ما يقال من أن السعي من أجل السلام وتعزيز التنمية لا يتزامن ، وإنما هي مهام يعقب احدها الآخر . ومن هنا فاننا نوصي هذه الجمعية بالالتزام بوجهة نظر الغالبية العظمي من البشر ، والقائلة بأن السلام والتنمية لا ينفصمان ، ويجب العمل من أجلهما معا في نفس الوقت .

ويمكن أن نمضي الى أبعد من ذلك فنقول ، ان انشاء نظام اقتصادي عالمي جديد هو مجال مناسب لتطبيق الوفاق الدولي ، ونحن نأمل أن هذه المرحلة سيتم الوصول اليها في المدى القريب ، وكلما كان ذلك أقرب ، كلما كان أفضل . وعندما يصبح الوفاق بين الدول العظمي عاملا جوهريا وإيجابيا في النظام الاقتصادي العالمي ، فانه سيكون ذا معنى ومغزى حقيقيين بالنسبة للدول النامية . ان الاجراءات المحددة الواردة في القرار النهائي للدورة السابعة الخاصة التي تمت الموافقة عليه باجماع غير متوقع لم يسبق له مثيل ، تعتبر الأساس والاطار لتعاون علمي ، ولكن يبقي أن نرى ما اذا كان ذلك سينفذ فعلا ، وكيف ؟

هناك مساومات كثيرة تنتظرنا حول معدلات التجارة الدولية ، وهايكل السوق في مجال المواد الخام والسلع ، وحول الجدولة والمخزون الاحتياطي ، وتفضيلات التعريفات الجمركية ، ونقل الموارد ، والتكنولوجيا ، والاصلاح النقدي ، ثم مشكلة الغذاء وهي مشكلة أساسية ، بل وحول كل جوانب النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

لا يجب أن ننسى انه مع ازدياد المؤتمرات والقرارات والخطط والصناديق والمجالس، لازلنا نجد أنفسنا في منتصف عقد التنمية الثاني ، بعيدين حقا عن وجود مجتمع عالمي يسوده العدل والانصاف فعلا . لقد انقضت سنوات طويلة منذ حددت الأمم المتحدة رسميا نسبة ٧.٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، باعتباره المساعدة السنوية المعقولة من الدول الصناعية للدول الاخرى ، ومع ذلك فان المعونات التي تقدمها الدول الغنية حتي الآن ، تنقص كثيرا عن هذا الهدف الذي حددته الأمم المتحدة ، فهل لنا أن نأمل ، انه بروح التفاهم والتعاون الجديد ، سنكون على استعداد لتقديم المساعدات في مجال تمويل التنمية ؟

ان التقلبات التي لا يمكن التنبؤ بها في مقدار المساعدات الدولية التي تقدم في عام من الأعوام ، جعلت من المستحيل تقريبا ، بالنسبة للسلطات الوطنية والدولية ، ان تخطط للتنمية

المتوازنة على اساس المدى الطويل ، فهل ياترى نجد الدول الأعضاء غنيها وفقيرها ، ومهما كان نظامها الاقتصادي والاجتماعي على استعداد لأن تبحث اعادة هيكلة مساعدات التنمية الدولية . على أساس تقييمات محددة ، وفقا لمعايير موضوعية ؟

انه في ظل مثل هذا النظام ، فان التنمية يمكن متابعتها على أساس اكثر استقرارا واكثر منهجية ، لا يتأثر كثيرا بالاعتبارات السياسية والعسكرية . وانا تم اقرار مثل هذا النظام ، فسوف يجعل فقر الأمم ، وجوع الشعوب ، شاغلا يشغل البشرية كلها فعلا . ان كل الأمم يجب ان تقويم وفقا لقدراتها ، كدليل على جدية اخلاصنا في اقتفاء الهدف العالمي الذي حدده الاتفاق العام . ان التعاون الدولي من أجل التنمية قد اصبح امرا بالغ الأهمية ، وعاملا حاسما في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، بحيث لا يجب ان يبقى تحت رحمة المساهمات الاختيارية .

والواقع ، اننا اذا كنا جادين ، فقراء وأغنياء ، في أن نعطي الانماء العالمي دعما اكثر كرما وأكثر سخاء ، فان هذا امر يجب ان نبهه الآن ، وكما ان الأمم المتحدة تدعمها مساهمات من كل الدول ، فيجب ان يحدث نفس الشيء بالنسبة للانماء العالمي . ان هذا الاقتراح قد يبدو خياليا بالنسبة للبعض ، ولكنه بالنسبة لنا امر ممكن التحقيق ، وهدف يستحق ان نناضل من أجله . ولعل هذا هو السبب الذي يجعل من الحتمي ان نوسع نطاق الحوار حول النظام الاقتصادي العالمي الجديد . ففي هذا العالم الذي يتزايد فيه التكافل ، فان الأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي يمكن في اطارها اجراء هذا الحوار الضروري ، وتحقيق اتفاق الرأى المطلوب من اجل نظام عالمي جديد .

ومن هنا فان الدول الاعضاء يجب ان تفتنم هذه الفرصة لكي تتحرك بالامم المتحدة من الهامش ، الى وسط وجوهر الشؤون العالمية . ان المشاورات والمفاوضات في اطار منظمة الأمم المتحدة ، والمحافل المتصلة بها ، يجب ان تظل وان تعزز ، ان كل جهد يجب ان يبذل لتوسيع نطاق الاتفاق في الرأى فيما بين اعضاء كل جانب من الجوانب ، الدول المتقدمة من ناحية ، والدول النامية من ناحية اخرى ، باعتبار ذلك خطوة اساسية نحو اتفاقيات أكبر وأكثر شمولاً .

وفيما يتعلق بالدول النامية ، فان مرحلة هامة من السعي المستمر من اجل مزيد من الاتفاق في الرأى سيتم التوصل اليها في الفلبين في شباط / فبراير ١٩٧٦ ، عندما ينعقد الاجتماع

الوزارى لمجموعة الـ ٧٧ في مانيلا اعدادا لمؤتمر الأونكتاد الرابع الذى سيعقد في نيروبي في آيار/ مايو القادم .

ان الحوار الهام بالنسبة لمستقبل البشرية ، لا يجب ان يترك بعد الآن للدبلوماسيين والساسة والبيروقراطيين وحدهم ، ولا يجب أن يكون قاصرا على حكومات تساوم الحكومات الأخرى هنا في الجمعية العامة وغيرها من المحافل الدولية . لقد آن الأوان لكي نجعل الحكومات ، بسبل والشعوب التي تشملها ، تشارك في هذا العمل . لقد آن الأوان لكي ننفذ الفقرة الواردة فى استراتيجية التنمية الدولية ، التي تدعو الى تعبئة منسقة ومكثفة للرأى العام العالمي . ونحن على ثقة من ان النظام الاقتصادى الدولى الجديد مهمة كبرى ، لا يمكن للحكومات وحدها ان تنجزها .

ومن اجل الوفاء بالالتزامات التي اوجدها القرارات التي توصلت اليها الدورة السابعة الخاصة ، فان الحكومات في الدول الصناعية في حاجة الى تفهم وموافقة ودعم جماهير الناخبين فيها . ونفس الشيء بالنسبة لحكومات الدول النامية التي ستقوم بالوفاء بمسؤولياتها في هذا الاطار . وكما أشار الأمين العام ، فان الاتفاق الدولي في الرأى حول النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، يجب ان يقترن باتفاق محلي في الرأى داخل الشعوب ، والا سنواجه خطر ألا يتحول هذا التعاون والتكافل الى اكثر من مجرد كلام شفهي . ان مجال الاختيار الحقيقي سيكون في اطار دوائرن الانتخابية في بلادنا ، لأن الاصلاحات الجوهرية المتضمنة في النظام الاقتصادى العالمى الجديد سوف تؤثر حتما على السياسات والاساليب المحلية وسوف تتطلب تغييرات جوهرية في المواقف السياسية والاجتماعية ، ان نداءنا الاساسى يجب ان يوجه الى الشعوب ، والى احساس هـذـه الشعوب بما هو حق وعدل . وبالتأكيد فان شعوبنا تستطيع ان تدرك ان مشاكل العالم بما فى ذلك المشاكل الاقتصادية لا يمكن ان تكون مشاكل مادية فقط . ان حلول المشاكل الاقتصادية للعالم لا بد وأن يكون لها أساس معنوى وأخلاقي .

ان المشاكل التي تواجهنا اليوم لها جذور اخلاقية ، في الظلم ؛ في التعصب ؛ في الشراهة ؛ في سيطرة الاقوياء . ومن هنا فان حلولها حتى تكون دائمة وفعالة ؛ لا يمكن أن نبحث عنها في حب الانسان للتملك ؛ وانما في احساسه بالعدل ، واحساسه بالجماعة مع اخوانه من بني البشر .

ومن الواضح ان العلاقات الدولية ، بما في ذلك العلاقات الاقتصادية ؛ لا يجب أن تقوم فقط على أساس توازن المصالح المتعارضة ، او على المنافسة الشديدة فيما بين الامم حول الاهداف المادية ؛ وانما على المبادئ الاخلاقية التي تقبلها البشرية بأسرها : العدالة ؛ المشاركة المنصفة؛ التفاهم المتبادل والتعاون ؛ التسامح ؛ حماية الضعيف ، والتحرر من سيطرة الاقوياء .

ان هذه المبادئ الاخلاقية العالمية ؛ يمكن ان تتجسد في ميثاق اخلاقي دولي : يحكم العلاقات بين الدول . ان المجتمع الدولي قد أقر بالفعل ؛ استراتيجية التنمية الدولية ؛ ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ؛ وعلان النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ان فكرة وضع ميثاق اخلاقي بالنسبة للمؤسسات التي تجاوز النطاق القومي ؛ قد حصلت ايضا على قبول عالمي . ونستطيع الان ان نهتم اهتماما أكبر بوضع ميثاق اخلاقي دولي أكثر شمولا ؛ يقود كل سلوك الامم تجاه بعضها البعض .

ومن اهم النقاط بالنسبة لهذا الميثاق الاخلاقي : مبادئ المساواة في السيادة ؛ وحقوق تقرير المصير ؛ آخذين في الاعتبار الآمال الوطنية للاعتماد على الذات ، والتوزيع المنصف والمعادل لثمرات الحياة ؛ فيما بين دول العالم .

ان الالتزام المخلص بميثاق اخلاقي دولي ؛ من شأنه ان يحرر البشرية من جوانب الطفيلان ؛ التي خنقت تنمية قطاع كبير من البشرية ؛ طفيلان الظروف التي جعلت الانسان والامم اسرى لاحداث التاريخ ؛ طفيلان القوى السياسية التي اغفلت كثيرا من حقوق الامم في اتخاذ قرارات لصالح شعوبها ورفاهيتها ؛ طفيلان المبادئ الايديولوجية الجامدة ؛ التي منعت الحكومات من وضع الحلول العملية للمشاكل المحددة التي تواجهها .

ان الميثاق الاخلاقي ، الذي ينبغي ان يعزز العلاقات فيما بين الدول ؛ يجد جذوره في مبادئ واغراض ميثاق الامم المتحدة . اننا نجد هذه المبادئ في اساس منظماتنا ذاتها ؛ ومن هنا يجب أن نسعى لايجاد حلول للمشاكل التي تواجهنا .



ولا يمكن ان نقول أيضا ، ان هذا الميثاق الاخلاقي تحدوه اخلاقيات المظلومين . المظلومون الذين لا يسمعون الى السيطرة ؛ وانما الى مجرد الحق في أن يعيشوا كبحر حياة انسانية . اننا لم ننس - على ما أعتقد - ان حضاراتنا ودياناتنا ، وكل تلك الحركات العظيمة التي تمجد الروح البشرية ؛ كان رائدها دائما اخلاقيات المظلومين .

ووفقا لهذا الرأي ؛ فاننا في الفلبين نضع الحافز الاخلاقي اساسا لبرنامج تنميتنا . ونحن نعتقد ان هدف العدالة الاقتصادية والاجتماعية - الهدف البشرى الذى نطالب به المجتمع الدولي - يجب ايضا ان يكون هدفا اساسيا في اطار الدول والمجتمعات . هذا هو جوهر المجتمع الجديد ؛ الذى يحاول الرئيس مارغوس ؛ وشعب الفلبين بناءه في بلدنا .

انها تجربة نادرة ؛ في هذه المناسبة ؛ ان نرى بشكل مباشر ، ونحس بالتاريخ وهو يصنع . ان هذه الدورة الثلاثين للجمعية العامة ؛ تقدم فرصة فريدة لصياغة مستقبل أفضل للبشرية . ان النظام الاقتصادى الدولي الجديد يواجه ، ليس فقط ، غريزة البقاء فينا ؛ أو رغبتنا الطبيعية من اجل الرفاهية المادية ؛ ولكنه يواجه ايضا اعمق القيم في مدنيتنا وحضاراتنا . ومن هنا ، فان التحدى ، في النهاية ، هو تحدى لضمير الانسانية . اننا جميعا مدعوون الى خلق صورة اخلاقية جديدة للانسان .

وعلى أعتاب العمل يجب أن نتوقف ، وأن نفكر في نوع العالم الذى نريده لأنفسنا وللأجيال من بعدنا . اننا ببساطة ، يمكن أن نهدف لوجود عالم يقوم على التعايش ، وعلى وجود حد أدنى من الأخذ والعطاء ، على أساس مبدأ " عش ودع غيرك يعيش " ؛ الى أن يأتي الصراع القادم . ولكننا يمكن أن نرفع أبحارنا ؛ ونأمل في نوع العالم الذى يتحدث عنه ميثاقنا : عالم من التعاطف ؛ عالم بغير حدود حيث الاحتياجات الانسانية الأساسية يتم التركيز عليها ؛ عالم من التسامح ؛ من الكرامة ؛ من الاحترام للحياة ؛ عالم يقوم على العدل ؛ مجتمع بشرى حقا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر الممثلة الشخصية لرئيس جمهورية الفلبين ، ومن خلالها فاني أشكر رئيس دولة الفلبين لهذه الرسالة الخاصة التي وجهت الى الجمعية العامة ، بمناسبة العيد الثلاثين للأمم المتحدة .

السيد جنشر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالالمانية) (قدم الوفد النص

بالانجليزية) : منذ تأسيس الأمم المتحدة ، مضت فترة ، اعتدنا أن نعتبرها جيلا بأكمله .

وهذا يجعلنا نعي على نحو أكمل منجزات الامم المتحدة خلال ثلاثة عقود ، كما يجعلنا

نتبين الدور الذي يجب أن تقوم به . انني سعيد بأن أرى رئيسا للجمعية العامة ، هو رئيس وزراء

لبلد تربطه ببلادي علاقات صداقة وطيدة ، ويعتبر هذا الرئيس أيضا شخصية فذة بفضل انفتاحه

على العالم ، ورغبته في تحقيق التعاون الدولي .

ان الروح التي تسهم بها أنت - ياسيدى الرئيس - وتسهم بها بلادك في أوروبا وفي العالم

من أجل التعاون الدولي ، تعتبر مثالا لنا ، وشيئا يجب أن نقفدى به . واسمحوا لى بأن أتمنى

لكم من كل قلبي النجاح في اداء مهمتكم الجسيمة .

كما أنني أريد أن أشكر السيد ، عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر ، ورئيس الدورة

السابقة ، فلقد قام بمهامه في مرحلة صعبة للغاية من تاريخ الامم المتحدة .

ان الاعوام الثلاثين الاولى من حياة الامم ، قد شهدت تحولات جذرية في العالم ، كان

لها أثرها على هذه المنظمة نفسها .

ونحن نعرف كيف حدثت الطفرة السكانية . فاذا ما أقمنا رسما ببياننا لذلك لوجدنا منحني

شبه أفقي أثناء آلاف السنين ، ولكنه بدأ يرتفع ويتخذ شكلا شبه عمودى في منتصف القرن ، ولا يختلف

ذلك بالنسبة لتطور العلم والتكنولوجيا ، والانتاج والاستهلاك ، والتجارة العالمية ، والنقل ،

وهذا ليس أقل شأننا من تقدم القوى المدمرة للأسلحة .

اذن حدث هذا التطور في منحني الرسم البياني الذى أشرت اليه بشكل يعتبر طفرة .

وفي خلال الفترة الاولى نجد أن عدد الدول قد تضاعف ثلاث مرات ، فقد كان عدد الدول الأعضاء

١٥ دولة ، أما الان فقد أصبح يزيد على . ١٤ دولة . وكان العالم قد انقسم الى كتلتين ، وكانت

هناك قوى مختلفة تريد أن تفرض نفوذها ، وكانت الامم المتحدة تعكس هذا الوضع ، الا أن العالم

الثالث استطاع بصفته عاملا مستقلا للسياسة العالمية ، أن يغير الاوضاع ، فقد تحرر العالم الثالث

من التبعية الاستعمارية ، وتمتع بنفس الحقوق ، وقام بنفس الالتزامات التي تقع على الدول الأخرى .

واذا ما تجاوزنا الاختلافات فيما يتعلق بالاهداف التي تسعى اليها كل دولة ، فاننا نجد

أن دول العالم الثالث قد أصبحت تتحد صفوفها ، وذلك من أجل الدفاع عن مصيرها المشترك . أما الأسلحة فلقد أدى تضاعفها الى اهتمام العالم بتحقيق الامن العالمي والمحافظة على الأمن ، والنمو والاستقرار الاقتصادي . وكل هذا لا يمكن أن تقوم به دولة واحدة على نحو مستقل عن الدول الاخرى . وسواء تعلق الامر بتجنب كارثة نووية ، أو بالكفاح ضد الارهاب الدولي ، أو بانتهاء التضخم والانكماش ، أو بالابقاء على ظروف الحياة في عالمنا هذا ، فاننا نجد في كافة هذه الحالات أن المهام قد أصبحت تتجاوز امكانيات كل دولة على حدة ، وهي تتطلب حلولا مشتركة عن طريق كافة الدول ، ومجموعات الدول .

ان المشكلات قد أخذت أبعادا عالمية ، وهناك اتجاه لا يمكن مقاومته نحو التكافل المتزايد بين الدول . ويعتبر هذا ، السمة البارزة لعصرنا هذا ، وهو من علامات التاريخ العالمي . ولأول مرة فان الانسانية قد بدأت تحقق متطلبات مستقبل مشترك ، فهي اما ان نعيش معا أو نختفي معا . وقد تنتشر الرفاهية بالنسبة لكافة البلاد أو تختفي بالنسبة لهذه البلاد ، فان العالم قد أصبح يخضع لقانون فولاذي ، وهو قانون التكافل الذي يريد تحقيق الرفاهية لكافة الدول لا لبعضها .

ان الوعي بأهمية الانماء قد ازداد ، ونجد أن الدليل على ذلك هو التعاون الوثيق بين بلاد منظمة التعاون والانماء الاقتصادى . ونجد كذلك الرغبة في وضع حد للأزمة الاقتصادية العالمية، والدور البناء الذى لعبته الدورة الخاصة السابعة ، وذلك من أجل تحقيق توازن بين مصالح الدول الصناعية وبين مصالح الدول النامية ، كما نجد أيضا التعاون ، قد حل في اوربا وبدأ الحوار العربي الاوروبى .

اننا نعرف جميعا انه ليس لدينا الا امران ، هما اما التقدم المشترك واما الدمار المشترك وعلينا أن نختار طريق التعاون وأن نواصل العمل على نحو منهجي ، من أجل انماء هذا التعاون وتوطيد أسسه وذلك في اطار الأمم المتحدة . ولقد ازداد الوعي بالتكافل ، وهذا يتطلب سياسة من التعاون ، من أجل محاربة كل قوى خارجية تحاول أن تفرض عقائد ها وأيدولوجياتها ، لأنه من الضرورى بالنسبة لكافة الدول أن تفهم متطلبات الدول الأخرى وأن تعرف أن التكافل يجب أن يتم على أساس الرغبة والتضامن المشتركين . ان امكانيات سياسة التضامن بين الحكومات يجب أيضا أن تأخذ في الاعتبار ضرورة تعاون المواطنين ورغبتهم في دعم هذه السياسة . ان الانكماش الراهن للاقتصاد العالمي يعتبر فرصة لكي نستخلص العبرة من تحقق هذا الوعي بأهمية التكافل .

ومن الخطأ أن تلجأ الدول التي توفرت لها الرفاهية الى موقف اناني يدفعها الى الحفاظ على مصالحها فقط ، ويجعلها تحاول أن تتخلص من العقبات بتحطيم النظام الاقتصادى العالمى بدلا من انماء هذا الاقتصاد . ومن الخطأ أيضا أن تبتعد بعض الدول عن الاسهام في التضامن الدولي اللازم بين الدول الصناعية وبين الدول النامية ، متذرة بالماضي الاستعمارى لبعض الدول الأخرى ولماضيها غير الاستعمارى كما تدعي ذلك .

ان ضرورة تحقيق الرفاعية العالمية تنبع من دوافع عدة ، وهي في الحقيقة تتطلب منا أن نختار الطريق نحو سياسة توازن حقيقي بين المصالح .

وبالرغم من كافة الكوارث التي عرفها قرننا ، فان هذا القرن يعتبر عصر تقدم لم تشهد له الانسانية مثيلا . وثمة مهام تقع على عاتق عالما ، وهي ذات أبعاد عالمية ، وذات أهمية كبرى، ولهذا فانها تتطلب وسائل فريدة لم يشهد ها التاريخ من قبل . ونحن سنحل تلك المشكلات العالمية وسنقوم بمهامنا ، اذا استطعنا أن نعيء الوسائل المتاحة على أساس تعاون حقيقي ، بدلا من بعثرة الجهود في نزاع غير منطقي .

ان مؤسسي الأمم المتحدة قد حددوا للعالم ثلاثة أهداف نص عليها في الميثاق وهي — المحافظة على السلم ، واحترام حقوق الانسان وحق تقرير المصير وتشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي . لقد كانت هذه حلما في سنة ١٩٤٥ ، ولكنها أصبحت حقيقة الآن ، وهي التكافل العالمي لعالم واحد .

ان الأهداف الثلاثة لعصرنا هي ما يلي : يجب أن ننتقل من الانانية الاقتصادية نحو نظام وطييد للتعاون العالمي بين أطراف متساوية ، ويجب أن ننتقل من اعلان حقوق الانسان الى تطبيق حقوق الانسان على الصعيد العالمي وخاصة حق تقرير المصير في الجهات التي يرفض فيها تطبيق هذا الحق . كما اننا يجب أيضا أن نضع حدا للأزمات حتى نستطيع أن نتقدم نحو سلام عادل و دائم . أولا — نظام اقتصادي تعاوني يعتمد عليه . ان الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة التي انتهت منذ قليل ، تعتبر بداية مشجعة في جهودنا نحو نظام جديد من التعاون الاقتصادي يأخذ في الاعتبار أن لنا مصالح مشتركة .

وبفضل المفاوضات الموضوعية العميقة استطاعت الجمعية العامة أن تعطي مثلا على رغبتها في التعاون العالمي ، سوف يسهل ذلك تحقيق توازن عادل للمصالح . وبالنسبة لمشكلات كثيرة أخرى فقد ارسيت أسس الحلول لها . وبعض المسائل يجب توضيحها ، ولكن هناك مسائل يجب أن نبحث آثارها . ان الحكومة الاتحادية تشارك ، اتفاق الرأي ، لانه يقوم على فكرة مؤداها الاصلاح المعقول والضروري ، وليس التغيير الثوري للنظام الاقتصادي العالمي .

ان هذا الاصلاح المعقول والضروري بيد و ، في رأينا ، الوسيلة الوحيدة لتحقيق التكافل وفقا لقانون التكافل الفولاندي الذي أشرت اليه . ويجب في الحقيقة ، الاستنفيد طائفة على حساب أخرى ، ونجد أيضا أن معدلات النمو للاقتصاديات الوطنية تتوقف على معدلات النمو في الدول الاخرى ويجب أيضا أن نشير الى التكافل في العلاقات بين الدول الصناعية وبين الدول النامية . واذنا أخذنا في الاعتبار أن هناك ترابطا وتكافلا بين مختلف المصالح فاننا نفهم النتائج الايجابية للدورة السابعة الخاصة .

ونحن أيضا نشجع الحوار والتعاون بين المنتجين وبين المستهلكين . وفي اطار اقتصاد عالمي يتطلب جهودا مشتركة نجد أن كافة الأطراف يجب أن تؤدى مسؤولياتها التي تقع عليها .

وهكذا فاننا نجد أن الدول الصناعية يجب أن تقوم بمسؤولية خاصة . ان حكومة المانيا الفيدرالية تعي ذلك جيدا ، وهي تعمل وفقا لهذا المبدأ . وبالتشاور الوثيق مع مختلف الدول الصناعية التي لها اقتصاديات سوقية فنحن نحاول تحقيق ازدهار اقتصادى لا يؤدي الى تضخم ، ونحن نفتح اسواقنا وندعم التعاون مع البلاد النامية ، وذلك يجعلنا في الحقيقة نحقق مصالحنا ومصالح الدول النامية في نفس الوقت . ونحن نرفض تصديرياً صعوباتنا الى الدول الأخرى عن طريق اتخاذ اجراءات تقييدية . وينطبق ذلك بشكل خاص على استيراد السلع من الدول النامية .

كما نجد أيضا أن أعباء الدول النامية تزداد ، وذلك فيما يتعلق بالسياسة المتبعة في مجال السلع الأولية والطاقة . ولهذا فنحن نريد أن نغير الاتجاه الذي حدث في الماضي ، والذي أدى الى تفاقم البون بين الدول الغنية والدول الفقيرة . فنحن مقتنعون بأنه يجب إزالة التفاوت الاقتصادي ، وأن أفضل وسيلة لذلك ، هي تنظيم السوق ، والاقتصاد السوقى ، على أساس علاقات اقتصادية بين الدول لا تأخذ في الاعتبار اختلاف نظمها الاقتصادية الداخلية .

انتقل الآن الى موضوع حق الشعوب في تقرير المصير .

فاننا نجد أن تحقيق هذا الهدف يشغل المقام الأول من اهتمامات المنظمة ، ولا يمكن لهذه المنظمة أن تحقق أهدافها إلا اذا استطاعت كافة الشعوب أن تمارس بحرية حقها في تقرير المصير . ففي مثل هذا العالم يمكن أن تزدهر الرغبة في القيام بقدر أكبر من المسؤولية ، وأن حق الشعوب في تقرير المصير هو مبدأ أساسي لنظامنا .

ونحن نجد في العقود الأولى من حياة منظمة الأمم المتحدة ، أن الأساس المشترك للمجموعة الدولية العالمية ، قد أرسيت قواعده بفضل تحقيق قرار تقرير المصير في المستعمرات السابقة . وقد انضمت الى منظماتنا ثلاث دول جديدة أصبحت عضوا في هذه المنظمة خلال هذه الدورة ، وأعني بها سوزامبيق ، والرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب ، التي أرحب بها كأعضاء في منظماتنا .

ونحن نجد أن تصفية الاستعمار قد أصبحت شبه كاملة ، وأن النظام الاستعماري العتيق لم يبق إلا في بعض الأقاليم ، وهو يحتضر الآن ، ونحن نأمل أن يختفي الاستعمار من جنوب افريقيا دون عنف أو تخريب . كما أن الحكومة الاتحادية ، صميدة للقرار الذى اتخذ في نيسان / ابريل ١٩٧٥ ، عن طريق مؤتمر الوزراء الافريقيين للشؤون الخارجية والذي انعقد في دار السلام ، فقد فخل هذا المؤتمر اللجوء الى المفاوضات لحل كافة المشكلات . ونحن سعداء للجهود التي تمت عن طريق قادة المجموعتين السوداء والبيضاء في روديسيا للتوصل الى حل عن طريق التفاوض ، وابعاد خطر الحرب الأهلية الدامية .

كما أننا نؤيد حق تقرير المصير بالنسبة لشعب ناميبيا . ان حكومة جمهورية جنوب افريقيا قد أعلنت أنها لا تعتبر ناميبيا اقليما تابعا لجنوب افريقيا ، ويجب أن نستخلص العبرة من ذلك ،

وأن نحقق بسرعة الاستقلال لنا ميبيا . اننا أيدنا دائما وجهة نظرنا في هذا الشأن ، وأعربنا عنها بشكل ملخ ، وسنواصل القيام بذلك ، فنحن في الحقيقة نطالب بالقضاء نهائيا على التفرقة العنصرية حتى تختفي من حكومة جنوب افريقيا .

والآن أريد أن أتكلم عن موضوع حقوق الانسان . ان الأمم المتحدة قد عملت كثيرا من أجل تكريس حق تقرير المصير ، وقد أرست قواعده ، ونصت على احترام حقوق الانسان ، وذلك في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والاتفاقيات الخاصة بحقوق الانسان المتي استلهمت من هذا الاعلان ، حتى عرف العالم كله مضمون حقوق الانسان وفقا لمفهوم الأمم المتحدة . ونحن في بلادنا نؤيد كافة الاقتراحات التي اتخذتها الأمم المتحدة حتى يمكن احترام حقوق الانسان في كافة القارات، وفي كل مكان .

وبمفتي أوروبا ، فاني يجب أن أقول ، ان هذه الحقوق يجب أن تطبق في كافة بقاع أوروبا . أما المؤتمر الخاص بالأمن والتعاون في أوروبا ، فقد أخذ في الاعتبار ضرورة احترام حقوق الانسان ، وجعل منها موضوعا هاما للدراسة .

كما أن حق حرية الانتقال ، يعتبر من الحقوق الأساسية التي تضمنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والاتفاقيات الخاصة بحقوق الانسان . والواقع أنه اذا أردنا أن يستمر التعاون ، ويتسع في أوروبا ، فانه لا يجب منع البشر من فرصة الالتقاء ببعضهم البعض . ان القرارات التي اتخذها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، تعتبر وعودا ملموسة من أجل تحسين الأوضاع في أوروبا ، ونحن نأخذ في الاعتبار ونقدر النتائج التي أفضى اليها المؤتمر ، وخاصة فيما يتعلق بموعود ، وطريقة تحقيق تلك الوعود .

أنتقل الآن الى موضوع حفظ السلام .

نحن نرى أن السلام يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق التقدم في كافة الميادين ، وان صون السلام يعتبر من المهام الأساسية التي تقع على عاتق الأمم المتحدة .

وفيما يتعلق بسياسة السلم التي تنتهجها بلادى ، فانها تريد دائما المحافظة على السلم لأننا نرى أن ذلك مهم بالنسبة لسياستنا الوطنية ولتعاوننا مع المجموعة الأوروبية ، نظرا لأن هذه الدول لها مستقبل مشترك . وينطبق ذلك على انمائنا للحلف الأطلسي ، وعلى حلف الدفاع أيضا الذي يستهدف صون السلام .



ويفضل اتباع سياسة منهجية تقوم على عدم اللجوء الى القوة ، فان حكومتنا قد شجعت الانفراج في أوروبا ، ووضعت أسس التعاون البناء المضطرب مع جيرانها . وانني أذكر على سبيل المثال معاهدات موسكو ، ووارسو ، وبراغ ، وأيضا المعاهدة التي تربطنا بألمانيا الديمقراطية . وهناك أيضا بجانب مؤتمر هلسنكي ، بشأن الأمن والتعاون الدولي ، اتفاقات إضافية قد عقدت مع حكومة بولندا الشعبية بشأن المسائل المتعلقة ، وقد قامت على روح من التفاهم المشترك ، وان هذه الاتفاقات يجب أن تؤدي الى وضع حد لماض الأليم والى التصالح بين شعبين كان يربطهما التعاون منذ الماضي السحيق .

ان الحكومة الاتحادية قد ضمننت سياستها بشأن عدم اللجوء الى القوة ، والانفراج ، مسألة تقسيم ألمانيا ، وهي تعتبر مشكلة أليمه بالنسبة لنا ، ونحن نريد في الواقع أن نعمل لتكريس السلم في مختلف البقاع التي يوجد فيها الشعب الألماني ، حتى يستطيع أن يعيد توحيد بلاده ، وتقرير مصيره بكل حرية .

وانني أؤكد اقتناعنا بأن التاريخ لم يقل بعد كلمته الأخيرة ، وان تقسيم الشعب الألماني لن يدوم الى الأبد . ان رغبة الوحدة تتوفر لدى الأمة ، وتحفظ بقوتها التاريخية ، وان ابرام اتفاقية بشأن أسس العلاقات بين ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية هي دليل على رغبتنا في إقامة علاقات من التعاون السلمي بين الدولتين .

وفيما يتعلق بالانفراج ، فانني أريد أن أشير في هذا السياق الى اتفاق برلين الرباعي . ان الحكومة الاتحادية قد أسهمت على نحو ايجابي في أعمال مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، لأننا نحس أكثر من أي شعب آخر بالأخطار التي تهدد قارتنا ، اذا ما بقي انقسامها . وان نتائج هذا المؤتمر يجب أن تكون لها آثارها على كافة أوروبا ، ومن أجل ذلك ، فلان الأمن والتعاون يجب أن يتحققا في المدينة التي كانت في سني الحرب الباردة مسرحا لتوترات خطيرة كان لها أثرها على العالم بأجمعه . وأعني بتلك المدينة " برلين " . تلك المدينة التي تعتبر في الحقيقة مقياس الانفراج الحقيقي ، وان الانفراج يفترض وجود الثقة المشتركة .

ان الحذر والخوف يثيران التوترات القديمة في اوروبا ، ولهذا فان الحكومة الفيدرالية قد بدأت في اتباع سياسة لتطبيق اجراءات وقرارات مؤتمر هلسنكي . وقد اعلنا عن كافة المناورات العسكرية التي كانت تنظم ، وأخطرنا بذلك الدول التي اشتركت في مؤتمر هلسنكي ، كما اننا يجب ان نحقق الانفراج في اوروبا باسرها حتى نحرر الطاقات السياسية والاقتصادية التي تأثرت في الماضي بنزاعات عقيمة . وهكذا فاننا سوف نستطيع ان نبدأ صفحة جديدة في تاريخ تلك القارة ، وان نقلل ايضا من الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة .

كما اننا يجب ان نضع حدا للتسلح ، ولا انتشار الاسلحة النووية ، ونحن نشترك على نحو فعال في مفاوضات فيينا التي تريد تحقيق حد مشترك متوازن للقوى في اوروبا الوسطى ، ونحن نريد التوصل الى توازن مستقر بين القوى ، لان الانفراج والتعاون لا يمكن ان يتحققا الا على اساس من الامن المتساوي بالنسبة لكافة الاطراف .

ان الحكومة الفيدرالية تؤيد كذلك كافة الاجراءات التي ترمي الى وضع حد للسباق العالمي للتسلح ، ويجب تحقيق نزع سلاح متوازن يخضع لاشرف دقيق ، ويجب ان تسهم الامم المتحدة على نحو فعال في تحقيق هذه المهمة العاجلة التي تقع على عاتق عالمنا المتكافل حتى نضع حدا لانتشار الاسلحة الذرية .

ان انتشار التكنولوجيا النووية السلمية سوف يتحقق في الاعوام القادمة ، وينتظر من الان حتى عام ١٩٨٠ ان يزداد عدد المفاعلات النووية في العالم خمسة عشر مرة بالقياس الى عام ١٩٧٠ ، وسيمكننا استغلال تلك المفاعلات ، في بداية الثمانينات ، من الحصول على طاقة انتاجية تصل الى ٢٦٠٠٠ كيلو جرام من البلوتونيوم في العام ، وذلك بالنسبة للدول غير النووية ، ويكفي ذلك لانتاج خمسين قنبلة نووية في الاسبوع ، لو استمر التسلح النووي ، ولهذا فنحن نعي مسؤوليتنا الخاصة فيما يتعلق بالمنشآت النووية السلمية ، وفيما يتعلق بأهمية نزع السلاح .

ونحن في الواقع ، نأخذ ذلك في الاعتبار ، فيما يتعلق بتصدير المنشآت النووية ، فنحن نطبق بكل دقة معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية التي نحن طرف فيها ، وقد وضعنا معايير محددة وواحدة من أجل تصدير المواد القابلة للانشطار والتجهيزات النووية .

وفيما يتعلق ببؤر التوتر الاقليمية ، فاننا نجد ان سياسة الوفاق بين الشرق والغرب تسهم في دعم السلم في العالم ، ولكننا نجد في منطقتنا بؤرا للازمات ، من بينها ومن أخطرها مشكلة

الشرق الاوسط ، فمن الواضح انه لا يمكن حل مشكلة العصر هذه عن طريق الحرب ، فالحرب لا تعتبر وسيلة ملائمة لحل هذا النزاع .

لقد شبت أربعة حروب اليمه في منطقة الشرق الاوسط ، وفشلت في ايجاد حل لها ، ولو شبت حرب خامسة في الشرق الاوسط ستؤدى الى كوارث مفعجة ، لهذا فقد رحبنا ترحيبا بالفا بالاتفاق المؤقت الذى عقد في ٤ أيلول /سبتمبر بين مصر وبين اسرائيل ، ويعتبر هذا نجاحا للفن السياسى وللبراعة السياسية لكافة الاطراف المعنية ، ويجب ان تتبع ذلك خطوات أخرى لاستمرار وديمومة التطور البناء الذى بدأ يتحقق ، ولو جمد الموقف فان هذا يعنى تقهقرا الى الوراء ، يؤدى للقضاء على كل ما تم احرازه من تقدم .

ان جمهورية المانيا الاتحادية تؤيد كافة الجهود التي ترمي الى حل المشاكل عن طريق التفاوض ، ووجوب أن تكون هناك مناقشة متعددة الاطراف ، غير رسمية ، بشأن المشكلات التي يجب حلها ، كما اقترح ذلك السيد وزير خارجية الولايات المتحدة ، والواقع ان ذلك مما يشجع على عقد مؤتمر للسلام فيما بعد .

ان الطريق نحو توازن عادل بين المصالح ، قد نص عليه القرار ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) والقرار ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) لمجلس الامن . ويعنى ذلك انه يجب ، حتى تكون كل تسوية سلمية دائمة ، أن تأخذ في الاعتبار احترام حق اسرائيل في ان تعيش في حدود آمنة معترف بها ، كما يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضا الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وان يوضع ، ايضا ، حد للاحتلال .

هذا هو الموقف الذى اتخذته حكومة المانيا الفيدرالية وفقا للاتفاق الكامل بين اطراف المجموعة الاوروبية . ان الحكومة الفيدرالية تريد ايضا ان يتم التوصل الى حل عادل في منطقة مجاورة للشرق الاوسط وأعني بها منطقة قبرص .

والواقع انه يجب ان نصل الى حل عن طريق التفاوض في قبرص ، فان الاحداث الدامية التي وقعت في عام ١٩٧٤ كانت نتيجة لسنوات عديدة اجل فيها تنفيذ اتباع حل وسط لازم وضرورى لاغنى عنه ، ويجب ان نستخلص العبرة من هذه الاحداث ، وان نتجاوز اى وضع يمنع التوصل الى حل ، لان كل طرف يرفض القيام بتنازلات للطرف الاخر ، لهذا فان الحكومة الفيدرالية توجه نداء الى كافة الاطراف المعنية ، لكي تستأنف المفاوضات بأسرع وقت ممكن . ان اى حل يجب ان يأخذ في الاعتبار استقلال قبرص ، وسيادتها ، وسلامة ترابها .

ان قبري تحتاج الى بنية فيدرالية تأخذ في الاعتبار مصالح الطرفين المعنيين . ان احترام المصالح يعني ان نصح الخط الحالي للحدود بين الطائفتين ، كما اننا نريد ايضا ان يوضع حد للوضع الحالي ، وان تقدم مساعدة دبلوماسية للتوصل الى حل ، ومساعدة انسانية للاجئين .

ان قوى السلام التي تتبع الامم المتحدة تقوم في قبرص ، كما تقوم في الشرق الاوسط ، بمساهمة اساسية للحفاظ على جو موات للتوصل الى حل بناء ، وينطبق ذلك ايضا على الجهود التي يبذلها الامين العام من اجل تسهيل المباحثات بين الطائفتين . واود ان اعرب للامين العام عن تقديرنا له ولمساعدته لجهوده .

ويجب على الامم المتحدة - من اجل انشاء نظام للتعاون يتفق مع روح التكافل العالمية والاضطلاع بالمسؤوليات المشتركة - ان تلعب دورا رئيسيا في هذا المقام . ففي خلال الاعوام الثلاثين الماضية ساهمت الامم المتحدة مساهمة فعالة في منع نشأة الازمات ، واستطاعت ايضا ان تسهم في حل تلك الازمات ، وكانت اول من جعل العالم يحس بتلك الازمات التي تهدد عصرنا في المجال الاقتصادي ، كما ساعدت ايضا على الانماء الاقتصادي للعالم الثالث ، واتبعت استراتيجية متماسكة لتحقيق ذلك الانماء .

ويانتشار الوعي بالتكافل الدولي ، فان منظمة الأمم المتحدة ، تصبح المنظمة العالمية الوعيدة التي تستطيع أن تخدم هذا التكافل على الصعيد العالمي . ولتحقيق ذلك ، يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا كي نحافظ على عالميتها . كما يجب أن نستمر في تبني حدود تعديل فسي الهيكل التنظيمي لمنظمة الأمم المتحدة وفقا لتطور الاوضاع في العالم . ان الدول التسع في المجموعة الأوروبية قد أكدت من جديد ، في اعلانها الصادر في ١٧ حزيران / يونيه ١٩٧٥ تأييدها للامم المتحدة ، وان رئيس المجموعة السيد رومور وزير خارجية ايطاليا قد أعرب هنا عن ضرورة تحقيق رغبة المجموعة الأوروبية في هذا الصدد . وجمهورية المانيا الاتحادية تؤيد اعلان دول المجموعة الأوروبية التسع ، ونحن نعتقد أن الدول عندما تتعاون تعاوننا بناء فانها تمكن الأمم المتحدة من القيام بمهامها بنجاح ، وتجعل روح التعاون تسود في كل مكان ، كما تجعل الأمم المتحدة تصون السلم الدولي ، وتؤمن احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها ، واحترام حقوق الانسان ، وتشجع الرفاهية العالمية بفضل التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وان حكومة المانيا الاتحادية قد عقدت العزم على تأييد كافة الجهود المبذولة في هذا السبيل .

السيد عبد الله ( أفغانستان ) ( الكلمة بالانجليزية ) : السيد الرئيس ، يسعد وفد جمهورية أفغانستان أن يرى سعادتك ، وقد انتخبتم رئيسا للدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ونحن على ثقة من أنه تحت اشرافكم وحكمتمكم ، فان أعمال هذه الدورة سوف تتم بطريقة ناجحة \* .

اسمحوا لي باسم وفد جمهورية أفغانستان أن أعرب عن تقديرنا العميق للرئيس السابق سعادة عبد العزيز بوتفليقة ، للطريقة الممتازة والناجحة التي ادار بها مداولتنا أثناء الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، وللقوة والصبر والحكمة التي أبداها في ادارة أعمال الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة .

أثناء هذه الدورة ، سوف نحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين لانشاء الأمم المتحدة ، وفي هذه المناسبة ، لا يجب أن نقتصر على تقييم الماضي بل يجب أيضا أن نخطط ، ببعد نظر ، من

أجل المستقبل . لقد حان الوقت لكي نبدد الشكوك التي تعوق فاعلية الأمم المتحدة ، وأن نعيد الأمل والثقة الى شعوب العالم في مستقبل هذه المنظمة . ان منظمة الأمم المتحدة لا غنى عنها ، في رأينا . وبطبيعة الحال فانها ليست كاملة ، ويمكن أن تتحسن أكثر وأكثر ، وتصبح أكثر فاعلية ، عن طريق الالتزام بالمبادئ الواردة في ميثاق المنظمة الدولية .

ان فترة الزمن التي انقضت منذ انشاء الأمم المتحدة حتى الآن ، شهدت الاعتراف المتزايد بحق الشعوب الثابت في تقرير مصيرها ، والحاجة الى انهاء الاستعمار ، والسيطرة الأجنبية ، والمساواة بين الدول ، فضلا عن تنفيذ هذه الاعترافات ، وتحويلها الى واقع .

ان ادراك حق الشعوب في تقرير مصيرها لم يكن بالمهمة السهلة . ان الأمم المتحدة لعبت دورا كبيرا في عملية تصفية الاستعمار التاريخية . وأثناء هذه الدورة ، فان عضوية المنظمة تضم ١٤١ دولة ذات سيادة ، بعد أن كانت في البداية تقتصر على ٥١ دولة .

ان حكومة وشعب أفغانستان يرحبان وبهتاف بجمهورية موزامبيق ، والجمهورية الديمقراطية لسان تومي وبرنسيب وجمهورية الرأس الأخضر لحصولها على عضوية الأمم المتحدة ، الأمر الذي جاء نتيجة لنضال شاق وطويل ضد الاستعمار ، وحصولها على حقها الثابت في تقرير مصيرها . ونحن نتطلع الى التعاون مع هذه الدول الجديدة في هذه المنظمة .

ان حكومة أفغانستان تشعر بالأسف ، لأن دولتي فيتنام ، لم تكونا بين الدول التي انضمت الى هذه المنظمة الدولية ، وترى حكومة بلادى أن هاتين الدولتين مؤهلتان تماما لعضوية هذه المنظمة . ونحن نأمل أن يعيد مجلس الأمن النظر في قراره السابق ، وبالتالي أن يمهد الطريق أمام عضوية هاتين الدولتين في المنظمة الدولية . ويؤيد وفد بلادى القرار الأخير الذي اتخذته الجمعية العامة في هذا الصدد .

ويسعد أفغانستان ، فعلا ، أن ترى ممثلي كمبوديا الشرعيين وقد احتلوا مكانهم الطبيعي بين دول العالم المحبة للسلام .

ان السياسة الخارجية لأفغانستان تقوم على مبادئ عدم الانحياز ، وحرية تقييم المواقف الدولية ، وحياد ايجابي نشط ، وتعايش سلمي بين كافة دول العالم المحبة للسلام .

وكما ذكرت في مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة الذي عقد في ليما ، فان أفغانستان ظلت دائما تؤيد حركة عدم الانحياز ، وتأييدنا لهذه الحركة ليس بالشيء الجديد ، ذلك أن أفغانستان ، كما أعلن الرئيس دود ، أثناء مؤتمر القمة الأول للدول غير المنحازة ، ظلت تحافظ على هذه السياسة حتى قبل الحرب العالمية الأولى .

وفي رأينا ، انه في الوقت الحاضر وأكثر من أي وقت مضى ، أصبح من الضروري للدول غير المنحازة أن تحترم وتلتزم بالمبادئ والقيم التي وضعها مؤسسو هذه الحركة . ولا يجب أن نسمح للحركة بأن تفقد دناميكيته وتأثيرها في تحقيق السلام والأمن ، وتطوير عهد المواجهة الى الحوار والتفاهم والوفاق في العلاقات الدولية . وتحقيقا لهذه السياسة ، فان أفغانستان ظلت تؤيد دائما الأمم المتحدة وظلت تحاول دائما على أساس الأهداف السامية ، والأغراض السامية للأمم المتحدة ، أن تعزز السلام والامن الدوليين .

ونحن نعتقد اعتقادا حازما أنه في جو من السلام والامن والهدوء ، تستطيع الأمم أن تحقق آمالها الوطنية ورفاهية شعوبها . ومما يسمدنا أن نذكر أنه بعد انشاء النظام الثوري في أفغانستان ، فان سياستنا الخارجية ، قد أصبحت أكثر فعالية . وعلى أساس مثل هذه السياسة والاتصالات الشخصية بين زعماء أفغانستان وبين زعماء الدول الأخرى الصديقة ، استطعنا أن نتفهم ، بشكل أوضح ، مواقف بعضنا البعض ، ووجهات نظرنا حول القضايا المختلفة التي تهمنا ، ونتيجة لذلك فاننا على ثقة من أننا نستطيع أن نسهم ، وأن نلعب دورا أكثر فاعلية في الشؤون الدولية .

برغم جهودنا المستمرة ، فان الدولة الوحيدة التي تأسف لنا لم نستطع اقامة علاقات ودية معها هي باكستان . وكما أوضحنا للرأي العام العالمي مرارا ، ولهذا المنظمة ، فان العقبة الوحيدة أمام اقامة علاقات ودية بين دولتنا ، هي التسوية والاعتراف بالحقوق المشروعة والانسانية لاخواننا في باشطون وبالوشي .

ووفقا لاعتقادنا الاكيد بأن كل المشاكل السياسية الدولية يمكن أن تحل بالطرق السلمية ، فقد حاولنا دائما أن نحسم الخلاف السياسي الوحيد ، وأكبر الخلاف السياسي الوحيد ، القائم مع باكستان وفقا لآمال ورغبات اخواننا في باشطون وبالوشي ، عن طريق المفاوضات السلمية .

واود ان اقول لآخواننا الباكستانيين انه بالشجاعة وحدها وبالعقل المفتوح ، يمكن ان نخلق الجو المناسب والظروف المناسبة لحسم هذا الخلاف السياسي الوحيد كأصدقاء وكأشقاء . ولا يجب ان نسمح للموقف الحالي ان يؤهل التقارب السائد الذى خلق الامل فى حسم هذه القضية ، والذى ادى الى تعكير السلام والهدوء فى منطقتنا . ان الشجاعة السياسية وحسن النية من شأنهما — ان يعززا جهودنا من اجل حل مشرف لهذه المشكلة الهامة . واني اغتنم هذه الفرصة لكي اعيد قراءة فقرة من بياني الذى القيته فى العام الماضى امام هذا المحفل ، فيما يتعلق بهذه القضية :

” اذا كنا نريد حقا السلام والتعاون والتفاهم والتعايش ، فلنترك جانبا العواطف،

ذلك اننا كبشر مسؤولين ، يجب ان تكون لدينا الشجاعة بأن نعترف وأن نقيم القضايا — والاحداث بعيد نظر ، وتأخذ فى اعتبارنا ان اعمالنا سوف يحكم عليها التاريخ والاجيال القادمة . وفى مواجهة هذه المشاكل وحلها فاننا فى حاجة الى بعد النظر والشجاعة . وفى العهد الحالي ، عهد التكافل ، لا بد ان نواجه القضايا والتحديات الكبرى التى امامنا بطريقة مسؤولة وواقعية ، فالواقعية ضرورية لتحقيق النجاح فى السعي من اجل الحلول العادلة ” . (A/PV.2258, p. 36)

اننا نرحب بروح الانفراج والوفاق ، التى كان من مظاهرها عقد مؤتمر الامن والتعاون فى اوربا فى هلسنكي مؤخرا . ولقد كنا دائما نرى ان الانفراج لا يجب ان يكون قاصرا على مناطق جغرافية معينة ، وانما يجب ان يضم كل المناطق الجغرافية القريبة ، وكل المشاكل التى تهتم المجتمع الدولى بأسره . ان نجاحها يمكن ان يظهر فى حسم القضايا العالمية التى تهتم اعضاء المجتمع الدولى كله .

ان استعراض الاحداث العالمية الاخيرة ، يكشف عن وجود تطورات ايجابية فى اجزاء من العالم ، ومع ذلك لا تزال هناك مواقف حرجة كثيرة . وفى الشرق الأوسط لم يتحقق تقدم هام فى اتجاه تحقيق سلام دائم وعادل برغم جهود معينة ، فلا تزال اسرائيل تحتل اراضي ثلاث دول عربية ذات سيادة ، وتنكر على الشعب الفلسطينى حقوقه الوطنية والمشروعة . ان هذه السياسة بغير شك تعتبر تهديدا خطيرا للسلام والامن الدوليين وتحديا للمبادئ الجوهرية لميثاق الامم المتحدة ، والاعلان العالمى لحقوق الانسان .



ان افغانستان مقتنعة تماما بأن المسألة الفلسطينية تعتبر جوهر مشكلة الشرق الأوسط ، ومن هنا فاننا نرى ، حتى تحسم هذه المسألة الحيوية على اساس عادل ، سوف يكون من المستحيل التوصل الى حل لمشكلة الشرق الأوسط .

هناك صراع كبير آخر في هذه المنطقة ، واقصد به مسألة قبرص ، التي تابعناها بقلوبنا وأسف ، حيث لم يتم احراز تقدم هام حتى الآن ، ونحن نأمل ان يتم الحفاظ على استقلال وسيادة قبرص ووحدة اراضيها ، على اساس الحقوق الثابتة للجالياتين . ونحن نقدر ونؤيد جهود سعادة الامين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد .

انه نتيجة لسياسة حكومة البرتغال ، فان مولد دول ذات سيادة في الاقاليم البرتغالية السابقة ، تم تسهيله . وفيما يتعلق بأنغولا ، فنحن نتفق على ان هذا الاقليم يجب ان يحى من التدخل التاريخي ، ونأمل ان تستطيع حكومة البرتغال الحفاظ على حالة التقارب فيما بين الأطراف المعنية من اجل تسوية سلمية نهائية .

ان وفد بلادي يود ان يناشد حركات التحرير في انغولا ان تحسم خلافاتها ، وان توحيد جهودها من اجل القضية الوطنية لشعبها ، ومن اجل تحقيق حقبة الثابت في تقرير المصير . ومع ذلك ، وبرغم هذه المنجزات المشجعة في القارة الافريقية ، فان الموقف في الجنوب الافريقي ، لا يزال يعتبر تهديدا كبيرا للسلام والأمن الدوليين . ان حكومة جنوب افريقيا ظلت تواصل احتلالها غير المشروع للاقليم الدولي لناميبيا ، وابدت احتقارا وازدراء لقرارات الامم المتحدة ، وبوجه خاص القرار ٣٦٦ لمجلس الامن لعام ١٩٧٤ . وفي رأينا ان مسؤولية هذه المنظمة ان تبحث كل الاجراءات المناسبة وفقا لميثاقها ، وخاصة تلك الواردة في الفصل السابع لتحقيق وانجاز قرارات المنظمة فيما يتعلق بهذه المنطقة .

ان افغانستان تشجب استمرار قهر شعب زمبابوى من جانب نظام حكم الاقلية العنصرية غير المشروع في روديسيا ، بمساعدة قوى جنوب افريقيا . ان وفد بلادي يؤكد مرة اخرى الحق الثابت لشعب زمبابوى في تقرير مصيره على اساس حكم الاغلبية .

منذ الأيام الاولى للأمم المتحدة ، فان اولوية كبرى ظلت تعطى لعملية نزع السلاح ، ولكن من سوء الحظ ، لا تزال هذه المسألة من المشاكل الشاقة التي تواجهها الدبلوماسية المتعددة الاطراف .

لقد كانت افغانستان تحبذ دائما نزع السلاح العام والشامل ، ولقد انضمت الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، وتعلق اهمية كبرى على تنفيذها . ولقد كنا دائما نؤيد حظر التجارب النووية في كل البيئات . ومرة اخرى نأمل التوصل الى معاهدة تحظر كل التجارب النووية في المستقبل القريب . ان حكومة افغانستان ، كمبدأ ، تدعو الى انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية يعترف بها دوليا ، على اساس اتفاق الدول المعنية مباشرة . ان انشاء مثل هذه المناطق يجب ان يكون اجراء فعالا لتقليل خطر انتشار الأسلحة النووية . ونحن ندعو الى انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط التي تنتمي اليها افغانستان .

وتحقيقا لهذه الغاية ، فان انضمام كل الدول في المنطقة الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية امر لا غنى عنه . وكذلك فان التعاون الكامل بين جميع الدول ، وخاصة الدول النووية يعتبر امرا لازما . ومن الشروط الاساسية الالوية لاقامة مثل هذه المنطقة ، عدم ادخال او استخدا م الاسلحة النووية في المنطقة من جانب الدول التي تملكها .

وفيما يتعلق باعلان المحيط الهندي منطقة سلام ، فانني باسم وفد افغانستان ، اود أن

اقرر ان هذا الاقتراح يحظى بموافقتنا .

وبرغم عدم التوصل لاتفاق لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، فاننا نعتقد ان الفكرة قد بدأت

تحصل على تأييد ، ونأمل ان يتم القضاء على العقبات البارزة امام عقد هذا المؤتمر في النهاية .

هناك مجال آخر نهتم به اهتماما كبيرا ، واقصد به ، وضع اللامسات النهائية لنظام قانوني

شامل وعادل للبحار ، نظام يضمن حقوق ومصالح كل الدول ، سواء اكانت ساحلية ام غير ساحلية ،

متقدمة ام نامية . وفي رأينا ان المفاوضات المكثفة والبناءة فيما بين مجموعات المصالح في الدورة

الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار ، التي ستعقد في نيويورك في العام القادم ، شيء ضروري .

من المعروف ان الاعتراف بالتغييرات الحتمية والاساسية في العلاقات الدولية ، قد ابرز

حقيقة تكافل كل الدول الاعضاء في المجتمع البشرى ، الامر الذي وجد تعبيرا قويا عنه في الدورة

الخاصة السادسة للجمعية العامة في ربيع ١٩٧٤ ، اما الدورة السابعة الخاصة فقد كانت خطوة

اخرى الى الامام في اتجاه تحقيق هذا الهدف الذي يقوم على اساس التعاون فيما بين كل اعضاء

المجتمع البشرى ، على اساس من المساواة في السيادة ، والقضاء على الاختلالات وعدم التوازن ، وخاصة المعدلات السيئة للتجارة فيما بين الدول النامية والدول المتقدمة . لقد اقرت الدورة السابعة الخاصة مشروع قرار حول الانماء والتعاون الاقتصادى الدولى ، الذى ترجم هذه الخطط والبرامج الى اعمال . وبينما يمكن تحقيق الكثير ، فلا بد ان نؤكد ان ما تحقق في هذه الدورة بالفعل هو علامة صحية على انه من خلال التعاون والحوار البناء سوف يكون من الممكن بالنسبة للمجتمع الدولى ان يحل خلافاته ويحقق توازنا منسجما ومنصفا وصحيا في الاقتصاد العالمى في ضوء نظام اقتصادى جديد .

وفي الختام اود ان اقرر ، ان مرور الوقت ، قد اوضح اننا اجتمعنا مرارا في هذه القاعدة لبحث مشاكلنا . لقد انصرت سنوات طويلة ، وهذه الدورة تعتبر نهاية العقد الثالث لانشاء هذه المنظمة العالمية ، في سان فرانسيسكو ، ومع اننا لاحظنا ، بلا شك ، نجاحا بارزا ، خلال هذه الفترة السابقة ، فاننا من ناحية اخرى ، نرى اننا لم نستطع حتى الان ، ان نحقق كل اهدافنا ومثلنا العالمية ، التي كنا نتصورها .

ان عالمنا ، عالم يتسم بالتحدى ، تحدى لتحقيق وانجاز حياة افضل ، ومستقبل افضل للجنس البشرى ، فلنواجه هذا التحدى عن طريق التعاون ، والحوار البناء ، بدلا من المواجهة ولنجد الاساليب السلمية لتحقيق اهدافنا .

ان حكومة بلادى كانت دائما تؤمن بالامم المتحدة ، وترغب في ان تلعب دورا اكثر فاعلية في اطار هذه المنظمة الديناميكية العالمية .

اني آمل ان تكون ، النتائج التي تدعو الى التفاؤل ، للدورة الاستثنائية السابعة الاخيرة والدورة الثلاثون الحالية ، بشيرا بعهد جديد ومشرق لكل دول العالم ، ونحن على اعتاب العقد الرابع من حياة هذه المنظمة الدولية .

السيد كاموجي (تشاد) (الكلمة بالفرنسية) : سيدى الرئيس ، يسعدني ان اتكلم في هذه الجمعية الموقرة بوصفي وزير خارجية بلادى ، ووزير التعاون فيها وأريد ان احيي ، باسم وفد تشاد ، السيد الرئيس الذى انتخب على نحو رائع رئيسا للدورة الثلاثين للجمعية العامة ، واني على يقين انه بفضل سماتك البارزة كرجل دولة ، ودبلوماسي شهدت بسجاياه اوروبا ، والدول الاخرى ، في اطار الامم المتحدة ، فاني متأكد انه بفضل كل ذلك ، فان اعمالنا سوف تحرز النجاح برغم المشكلات التي يواجهها المجتمع الدولي .

ونحن سعداء ، في الدورة الثلاثين للامم المتحدة ، لانه يترأس اعمالنا رجل عانت بلاده من الحرب العالمية الاخيرة ، ونحن نعرف ايضا ، ان الواجب الاساسي للرئيس ، هو ان يأخذ في الاعتبار حرص قادة بلاده ، ورجال السياسة في البلاد الاخرى ، على تجنب حرب اخرى ، حتى تنتهي تلك الحروب البربرية بفضل جهود الامم المتحدة .

واننا نهنيء كذلك السيد عبد العزيز بوتفليقة ، رئيس الدورة السابقة ، ووزير خارجية الجزائر ، وان افريقيا لتعتز ، كما يعتز العالم الثالث ، بجهود هذه الشخصية البارزة وسط التوترات السياسية والمصالح المختلفة التي كانت سائده . واستطاع هذا الرئيس على نحو رائع ، وبكياسة ونجاح ، ان ينهي اعمال الدورة التاسعة والعشرين ، والدورة الاستثنائية السابعة ، وأود ان احيي جهوده باسم بلادي ، ونحبي بلده الذي نقيم معه علاقات وثيقة .

كما نهنيء كذلك صاحب السعادة السيد كورت فالد هايم الامين العام ، الذي يعمل على نحو فعال من اجل خدمة السلام والامن الدوليين .

واسمحوا لي ان احبي ، باسم المجلس العسكري الاعلى لحكومة تشاد المؤقتة ، الدول الثلاث الشقيقة التي اصبحت اعضاء في منظمة الامم المتحدة وهي ، جمهورية الرأس الاخضر ، وجمهورية سان تومي وبرنسيب الديمقراطية ، وجمهورية موزامبيق الشعبية ، ونحن سعداء لهذا النصر الرائع ، الذي احرزته تلك البلاد على الدول الاستعمارية في افريقيا .

ان تشاد قد حضرت الى هذه الدورة الثلاثين العادية للجمعية العامة ، وقد اتخذت وجهها جديدا ، فان جو الحرية والعدالة الذي انتشر في تشاد ، قد قوض نظاما غير شعبي ، كان سائدا حتى ١٣ نيسان / ابريل ١٩٧٥ .

ويجب ان اذكر بما قلته في مختلف المحافل الدولية الاخرى ، فانكم تعرفون ماهي الاوضاع السياسية التي كانت سائدة في تشاد قبل الانقلاب العسكري الاخير . كانت البلاد قد انتشرت فيها الجهالة ، وكانت الوحدة الوطنية قد اخذت تتفكك ، وكان العصيان المسلح قد بدأ ينتشر ، وساد التمرد كذلك على السياسة الاجتماعية الجائرة ، وعلى تكيم الحريات الديمقراطية ، وكان الوضع المالي مفعجا بسبب بعثرة اموال الدولة ، وكان الاقتصاد الوطني في ركود مستمر ، وكان الجيش يحس بالمهانة . ان اليأس الاجتماعي ، والجهل ، والبطالة ، وتبذير الاموال ، وانتشار الرشوة والفساد ، كان لها السيادة في بلد يتدهور .

ولمواجهة هذا الموقف المحزن قامت مجموعة من الضباط بالقوات المسلحة تحديها الوطنية ، بحركة تتفق مع مطالب الامة التشادية ، جعلتها تطوح بذلك النظام البائد في ١٣ نيسان / ابريل لتحقيق مطامح الامة نحو مصير افضل ، ومستقبل اعظم .

ولهذا فان المجلس العسكرى الاعلى ، وهو الهيئة السامية للدولة ، والحكومة المؤقتة لتشاد قد عقدتا العزم على تحقيق برنامج عمل متماسك ، واعدنا الحرية الى المواطن التشادى ، وخاصة فيما يتعلق بحرية الرأى والتعبير ، والحرية الدينية . ان تشاد دولة علمانية ، ولكنها تعترف وتضمن حرية العقيدة بالنسبة للجميع ، وليس هناك اى دين رسمى تتمسك به الدولة . ان تشاد تحترم الميثاق الاساسى لحقوق الانسان ، ونحن نحترم التطلعات المشروعة لكافة المواطنين ، سواء كانوا يقيمون بالبلاد ام في خارجها ، كذلك فيما يتعلق بمن كانوا قد نفوا لانهم تمردوا على النظام البائد الذى كان سائدا . وسوف تقام جمعية تأسيسية على اساس تصويت يشترك فيه كافة المواطنين لاعداد الدستور .

وفي المجال الاقتصادى والاجتماعى فان البلاد عندما تولى الجيش السلطة كانت على حافة الهاوية . وبعد خمسة عشر عاما من الاستقلال فان الاقتصاد الذى ورثناه عن المستعمرين ظل راكدا بل بدأ يتقهقر الى الوراء ، ولم يتبع النظام السابق اية سياسة مفهومة لاجتثاث تقادم فسي احوال البلاد .

وفي مواجهة ذلك الموقف ، فان المجلس العسكري الأعلى والحكومة المؤقتة قد اتبعوا سياسة متماسكة لتحقيق النهضة الاقتصادية للبلاد ، وقد اتخذنا اجراءات تتعلق بكافة القطاعات من أجل تحقيق نهضة اقتصادية تدرجية للبلاد .

ونحن ننوع المساهمة الاجنبية في الانماء الاقتصادي لبلادنا ، ولهذا فنحن نعارض الانتماء الى كتلة اجنبية معينة دون أخرى ، ولكننا مستعدون لاقامة علاقات ودية مع كافة الدول .

وفيما يتعلق بالعلاقات الخارجية التي تقيمها بلادى مع الدول الأخرى ، فانني أريد من فوق هذه المنصة ، أن أعلن باسم المجلس العسكري الاعلى وحكومة تشاد المؤقتة ، أننا نتمسك بدون أى تحفظ بميثاق الامم المتحدة ، وميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، ونسير على سياسة عدم الانحياز ، والانفتاح الخارجي على كافة البلاد .

ان بلادى ستحترم كافة الاتفاقات التي عقدت على نحو طبيعي في الماضي مع الدول الأخرى ، ولكننا سوف نستنكر ونفسخ الاتفاقات التي لا تتفق مع تطلعات شعب تشاد الذى عانى من تلك الاتفاقات الجائرة .

تلك باختصار الخطوط العريضة لبرنامج العمل ، الذى حدده المجلس العسكري الأعلى وحكومة تشاد المؤقتة ، وانني آمل أن الدول الشقيقة سوف تعمل لتدعيم التعاون والتضامن البناء بين بلدنا والدول الأخرى .

ان وفد تشاد الذى تشرفت برئاسته أثناء الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة عند نظر موضوع الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي ، قد تابع باهتمام كبير مناقشات تلك الدورة .

اننا نؤيد الأولويات التي حددها العالم الثالث لنفسه ، فهي تستحق كل أسبقية . ان النتائج المرضية للجميع سواء للدول المتقدمة أو للدول النامية ، وخاصة العمل من أجل انشاء نظام اقتصادى دولي ، كل ذلك يجب أن يتحقق على نحو حقيقي ، ولا يجب أن يعامل كما عوملت القرارات السابقة ، ويجب على الأمم المتحدة أن تصبح الهيئة الحقيقية الوحيدة لتحقيق تلك القرارات على نحو ملموس ، لأننا نعرف أن النظام وحده هو الذى يكفل صون السلام والرفاهية في العالم ، ذلك العالم الذى أصبحت تحف به المخاوف اليوم . وأننا يجب أن نأخذ في الاعتبار أن الدول الأعضاء في المنظمة ، قد حددت خطة للعمل وستكون نتائجها هامة جدا بالنسبة لوضع حد للفوضى الاقتصادية العالمية .

ويجب كذلك على الدول المتقدمة المسؤولة عن هذه الفوضى أن تضطلع بمسؤولياتهم ، وأن تتلمس الحلول الناجمة اللازمة الاقتصادية الحالية . على الدول الغنية ان أن تتخذ المبادرة ، فالعالم الثالث يراقبها وينتظر منها أن تتخذ أعمالاً واجراءات ملموسة .

ان تشاد تؤيد المبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة ، وخاصة المحافظة على السلام والامن الدوليين ، والمساواة والاحترام المتساوي لسيادة كافة الدول ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، والتعاون الدولي بين الاعضاء ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، واحترام سلامة ترابها .

ونحن نؤكد في هذه المناسبة تمسكنا بهذه المبادئ الثابتة التي لا يمكن تغييرها . غير أنه منذ وضع الميثاق ، أي منذ عام ١٩٤٥ ، نجد أن العالم قد شهد حوادث وتقلبات كبرى في المجالين السياسي والاقتصادي الاجتماعي . ان العلم والتكنولوجيا قد تقدمتا على نحو مرموق لصالح الانسانية ، كما أن الاستثمار قد صفى في أماكن كثيرة من العالم ، وتحرر كثير من اخواننا من ريقه الاستثمار .

ان الامم المتحدة قد واجهت دائما أوضاعا صعبة حرجة ، عندما كانت تريد تأمين احترام مبادئ الميثاق ، ومن ناحية أخرى فان المجموعة الدولية الآن تضم ١٤١ عضوا بينما كان عدد الأعضاء ١٥ عندما أعد الميثاق في ظروف خاصة نشأت عن الحرب العالمية الثانية .

اننا لا يمكن أن نغفل ملاحظة تدهور تدريجي مستمر في العلاقات الودية بين الدول الأعضاء بالمنظمة . وهذا التدهور تكمن جذوره في سياسة السيطرة ، والامبريالية ، والتوسع ، والاستعمار ، والعنصرية وكذلك في السياسة الاستعمارية والصهيونية والتفرقة العنصرية . وان منظمة الامم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي تستطيع أن تواجه مشاكل لها مثل هذه الأبعاد .

ان الجميع يقرون ان المنظمة كانت غير فعالة ، نظرا لأن عددا كبيرا من قراراتها لم تطبق ، ولم تنفذ . وان وفد بلادي يرى أن هذا الفشل لا يرجع فحسب الى عدم توفر الرغبة السياسية لدى الدول الاعضاء فيما يتعلق باحترام أحكام الميثاق ، بل ان ذلك يرجع أيضا الى بعض الممارسات والاليات العتيقة التي تتبع فيما يتعلق بهذه النصوص والتي تشمل منظماتنا ، وأذكر منها حق النقض (الفيتو) الذي تتمتع به بعض الدول .



ولهذا فان وفد بلادى يرى أن الميثاق يجب أن يعكس الصورة الجديدة ، والبنية الجديدة لمنظمتنا .

ولا يجب أن نخشى من رغبة التفسير ، لأنها تتفق مع تطور عالمنا المستمر . ان تعديل الميثاق يتفق مع تطور الاوضاع .

وفيما يتعلق بالصعوبات التي تواجهها منظمتنا بشأن احترام المبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة ، فاني يجب أن أستنكر الاعمال التي تقوم بها دولة كبرى عضو دائم بمجلس الامن في الشؤون الداخلية لتشاد وأعني بها فرنسا ، فمن أجل تحرير مواطنة فرنسية أصبحت رهينة لبعض التشاديين نظرا لتهورها وعنادها واصرارها ، قامت فرنسا بقذف مواد حربية من الطائرات لشردمة من الخارجيين على القانون . ان وفد بلادى يعتبر أن هذه القضية ، قضية تهمة تشاد وحدها ، وان هذا البلد الذي نحترمه ، والذي قمنا بتضحيات كبرى من أجله عبر التاريخ كان يجب ألا يمس سلامة بلادى وسلامة ترابها . ونحن نستنكر هذا الموقف الفرنسي أمام الرأي العام العالمي .

ان تشاد كانت تعاني من بقايا السيطرة الاجنبية ، وهي منذ عام ١٩٦٠ عضو بالامم المتحدة . وهي من الاعضاء المؤسسين لمنظمة الوحدة الافريقية ، ونحن نؤيد أهداف الامم المتحدة ، وأهداف منظمة الوحدة الافريقية ، كما ذكرت ذلك من قبل ، ونؤيد كفاح الشعوب التي تخضع للسيطرة الاستعمارية ، وكفاح الشعوب ضد التفرقة العنصرية والصهيونية ، وذلك يعتبر من أسس برنامج العمل للمجلس العسكري الاعلى والحكومة المؤقتة لتشاد .

وفي هذا الصدد فان وفد بلادى يريد أن يعرب عن ارتياحه لتطور تصفية الاستعمار في الفترة الاخيرة ، ولكننا نأسف لان هذا التطور يتسم بالبطء في بعض الجهات ، ونأسف لسوء استعمال حق النقض (الفيتو) لمنع تحقيق هذا التطور .

ويجب أن نشير أيضا الى بعض النظريات الخاطئة التي تنكر العدالة الاجتماعية ، وحقوق الانسان ، والتي تعتبر خطرا على السلام ، ليس فقط بالنسبة لافريقيا ، ولكن أيضا بالنسبة للعالم أجمع ، وأعني بذلك الاستعمار وغير ذلك من القضايا والمشاكل الاخرى .

ونحن مرتاحون في هذا الصدد لاستقلال بعض المستعمرات القديمة مثل بابوا غينيا

الجديدة .

غير اننا نحس بألم شديد للأوضاع في انجولا ، حيث نجد اخوة يحارب بعضهم بعضا في هذا البلد الفقير، الذى عانى كثيرا من اجل التحرر من السيطرة الاجنبية ، ويجب ان نحصر على تحقيق عودة الاوضاع الطبيعية الى تلك البلاد .

ولقد اعرينا عن اعجابنا بالموقف الذى اتخذته السلطات البرتغالية فيما يتعلق بتصفيحة الاستعمار، الا اننا حائرون ومتشككون ازاء عجز تلك الحكومة عن تحقيق اتفاقيات " الفور" ، ونحن في غاية التأثر لأنه بحجة تأمين حماية العاطلين ، وفقا للاتفاقيات التي عقدت بين بريتوريا وسين لشبونه ، لحماية محطة لضخ المياه من اجل المراعي في اوفامبولاند ، نجد ان حكومة افريقيا الجنوبية تتدخل مباشرة في النزاع بارسال قوات الى جنوب انجولا . كيف يحدث ذلك ؟

اننا نحس بأن هذه مناورات جائرة ، ونعرف ايضا ان الاستعماريين يريدون ان يعرضوا سلامة الدول ، وسيادتها ، وسلامة ترابها للخطر ونحن نحذر اخواننا في انجولا من أخطار الانقسام ، ومن الاخطار التي تجعلهم يحدون طبيعة نظامهم قبل اعلان استقلال بلادهم في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر القادم .

ونحن ايضا نعرف ان منظمة الامم المتحدة ، لأسباب انسانية بحثة ، قد ارسلت ، عن طريق الجو، الأغذية ، والادوية الى انجولا ، ولكننا لا نوافق مطلقا على فكرة ارسال قوات الى هناك، لأن البرتغال التي تدير تلك المنطقة ، يجب ان تضطلع تماما بمسؤولياتها .

ان الافريقيين يريدون التوصل الى تسوية سلمية لمشكلات زمبابوى ، وهذا شيء معروف للجميع ، غير ان التعنت والاصرار اللذين يتسم بهما حكم الأقلية العنصرى غير الشرعي ، الذى يتأسسه ايان سميث ، هما اللذان يثيران العقبات . ولهذا فان شعب زمبابوى ان لم يحقق بسرعة تطلعاته المشروعة عن طريق حلول سلمية ، فلن يبقى امامه الا الكفاح المسلح ، وسوف يقوم الافريقيون بالتضحية اللازمة في هذا الصدد . ان هناك ضغطا متزايدا واتساعا في نطاق اعمال الحركات الوطنية العسكرية لتحرير البلاد ، ويبدو ان هذه هي اللغة الوحيدة التي يفهمها ايان سميث . وعلى كل فانه يجب احترام قاعدة الاغلبية فيما يتعلق بالأوضاع في روديسيا .

وفيما يتعلق بقضية افريقيا الجنوبية ، فاننا نجد هناك مشكلات خطيرة أهمها مشكلتان هما : التفرقة العنصرية ، والتمييز العنصرى ، حيث تمارسها حكومة فورستر الذى يحتقر حقوق

الانسان ، ومبادئ ميثاق المنظمة . ويلاحظ ان حكومة فورستر لم تطبق قرارات الامم المتحدة ، أو اجهزتها ، كما انها لم تطبق ايضا قرارات الوكالات المتخصصة ، ويدعي فورستر أنه :  
 " لا توجد أية دولة تقبل تغيير سياستها وفقا لتطلعات دول أخرى ، وحكومة جنوب افريقيا لم تقم بذلك ، كما لم تقم بذلك فرنسا - مثلا - لو طلب منها ذلك ."  
 ان المجموعة الدولية ، يجب عليها الا تتردد في ان تعارض بشدة سياسة حكومة جنوب افريقيا . ان حكومة جنوب افريقيا يجب عليها ان تتخلى عن سياستها البغيضة ، وان تبدأ في اجراء مفاوضات مع حركات التحرير الوطنية ، وان تفرج عن القادة الافريقيين الذين سجنتهم ، ومنهم نلسون مانديلا ، كما يجب ان تضع حدا للاجراءات التي تقيد حرية المواطنين ، وان تضع حدا لما يسمى بسياسة البانتوستان .

كما اننا نريد ، ايضا ، ان نحذر من التصريحات التي صدرت عن حكومة جنوب افريقيا . كما نعتقد ان التصريح الذي اعلنت عنه احدى الدول بشأن وضع حد لبيع الاسلحة بما في ذلك الصواريخ كروتال الى حكومة جنوب افريقيا ، ماهو الا نوع من الخداع ، لأن هذه الحكومة قد تلقت عددا كافيا من الاسلحة ، كما ان لديها الوسائل التكنولوجية اللازمة لصنع تلك الاسلحة ، وللاستمرار في ممارسة سياسة التفرقة العنصرية . ان تلك المحاولات ، وتلك التصريحات - في الواقع - ليست الا محاولات لخداع الرأي العالمي ، فنحن نجد ان هناك بعثات تجارية تزور حكومة فورستر ، كما نجد ان الاحصائيات تدل على ان عدد تلك الصفقات التجارية يزداد مع تلك الحكومة التي تمارس العنصرية ، كذلك نجد ان استنكار الدول التي لها علاقات تجارية مع حكومة جنوب افريقيا ، ليس الا استنكارا نظريا .

اننا نستهن ذلك الموقف الاجرامي الذي تقوم به بعض الدول ، كما نستنكر التمييز العنصري والصهيونية .

ان افريقيا كلها فرحت وابتهجت عندما حصل شعب جزر الكومور على الاستقلال في ٦ تموز/ يولييه الماضي ، بعد استفتاء تم في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، واستطاع شعب جزر الكومور ان يعرب عن رغبته ، ولكن الدولة الاستعمارية لم تقبل ذلك ، ولم يقبله ، ايضا ، بعض المواطنين الخونة ، الذين يريدون عرقلة تحقيق الاستقلال ، ويعتمدون على تأييد الغزاة الأجانب .

اننا لا نريد التدخل في مشاكل تتعلق باستقرار حكومة تلك البلاد ، ولكننا نأمل أن تحترم تطلعات ذلك الشعب الى الاستقلال ، والى حقه في تقرير مصيره . ونحن نستنكر كل تدخل اجنبي يعرض سلامة جزر الكومور للخطر ، ونعني بذلك موروني ، وموهيلي ، وانجوان ، وكومورو الكبرى التي منذ سنة ١٩١٢ يحكمها نظام ادارى وقضائي موحد ، وليس هناك من سبب في انسه اذا ما استقلت هذه الجزر ستصبح ضعيفة .

وثمة مشكلة اخرى ، هي مشكلة الشرق الاوسط التي تشغل بالنا جميعا . ان شعب بلادى يؤمن ان احترام الحقوق السليبية للفلسطينيين ، هو العنصر الاساسي لاقامة السلام العادل والدائم في تلك المنطقة .

وثمة انتصار رائع في جنوب شرقي آسيا أحرزه شعب فيتنام ، وهو انتصار تاريخي . ان وفد بلادى يحيي هذا الشعب الباسل ، وهو مقتنع بأن انضمام جمهورية فيتنام الجنوبية ، وجمهورية فيتنام الديمقراطية الى الامم المتحدة سيحقق عالمية منظمنا ، ونحن سنؤيد كل مبادرة تتخذ في هذا الصدد .

ان وفد بلادى يحيي ، ايضا ، وجود ممثلي شعب كمبوديا الحقيقيين ، الذين تم انتصارهم بفضل كفاح لا مثيل له ضد المعتدى ، ومن اجل الدفاع عن كرامة تلك البلاد وحريتها وعدالتها ، وسلمها ، وذلك شيء يعد انتصارا لبلاد العالم الثالث بأكملها . ونحن مبتهجون لذلك ، فقد كانت حكومة تشاد هي اول حكومة اعترفت بحكومة الجبهة الوطنية المتحدة لكمبوديا التي يتزأسها الامير نوروم سيهانوك ، وقد كنا هنا في هذه المنظمة ، نؤيد عودة تلك الحكومة الى الامم المتحدة . كذلك نؤيد كفاح شعب لاوس من اجل اقامة بلد مستقل حيادى موحد تسوده الرفاهية .

وفيما يتعلق بمسألة كوريا ، فانني اريد ان اؤكد من جديد ، قرار حكومتي ، وهو ان نرى شعبي كوريا الشقيقتين قد اتحدا بعد ان انقسما . وانني اوجه نداء الى حكومتي سيول وبيونج يانج ليواسلا جهودهما لتوحيد البلاد وفقا للبيان المشترك الذى صدر في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ . ولهذا فنحن نؤيد ادراج بند في جدول الاعمال بشأن تهيئة الظروف المواتية لتحويل الهدنة الى سلام دائم ، وللاسراع في التوحيد المستقل السلمي لكوريا .

ان الاوضاع في البحر الابيض المتوسط كان من شأنها ان اصبحت قبرص ضحية لعدوان خارجي يطلق بالناء ، ولهذا فاننا نوجه ندا الى الأطراف المشتركة في النزاع لكي توحد جهودها من اجل اعادة السلم والوحدة الى الجزيرة ، كما ندعو المجتمع الدولي لأن يطبق فورا قرارات الأمم المتحدة وخاصة القرار ٣٢١٢ الصادر عن الدورة التاسعة والعشرين ، والقرار ٣٦٥ ( ١٩٧٤ ) ، والقرار ٣٦٧ ( ١٩٧٥ ) لمجلس الأمن .

ان السلام والأمن في العالم ، قد تعرضا للخطر بسبب تراكم وسائل الدمار لدى الدول المتقدمة عاما بعد عام ، تلك الدول التي جعلت هذه الاسلحة اكثر اتقانا . وان التوتر سوف يقل ، بل يزال ، لو ان المبالغ الضخمة التي تخصص لسباق التسلح وضعت في خدمة قضية ازالة البؤس من العالم .

ان نزع السلاح ، ومنع انتشار الاسلحة والتجارب النووية ، قد شغلا المجتمع الدولي اعواما طويلة دون التوصل الى حل . ويبدو ان الصعوبات قد أتت لأن بعض الاطراف تريد منع الاطراف الاخرى من بحث تلك المشكلات ، ونحن لانقلل من اهمية الجهود التي بذلت هنا من اجل التوصل الى حل عالمي .

ولكننا عندما نفكر في الكوارث التي جعلت العالم ينشيء الامم المتحدة ، فاننا نميل الى الاعتقاد بأن المطاف الاخير لبحث مشكلة نزع السلاح على نحو عميق ، هو الامم المتحدة . وينطبق ذلك ايضا على منع انتشار الاسلحة والتجارب النووية . والواقع ان ذلك الأمر يتطلب عقد مؤتمر عالمي ، نجد فيه الكبار والصغار يستطيعون ان يعبروا عن آرائهم ، لأنه لو حدثت حرب عالمية ، فان نتائج الاسلحة النووية الحرارية لن يعاني منها فقط من أنتجها - اي الدول التي انتجت هذه الأسلحة - بل وايضا الانسانية جمعاء .

عندما نستعرض الجهود التي بذلتها منظماتنا في الماضي عبر الثلاثين سنة من حياتها ، وكذلك التطورات التي شهدتها العالم في هذه الفترة ، فاننا ندرك ان الوعي العالمي قد تقدم . والواقع ان ذلك قد تحقق لان الشعوب تكافح من اجل الكرامة والحرية والسلام ، وقصارى القول من اجل انشاء قطاع ذات طابع اخوي عادل . وبالرغم من ذلك ، فانه توجد بوثر للتوتر تقلقنا ، ويجب ان نضع حدا لها بسرعة ، واعني بذلك ، تهديدات الحرب وما يرافقها من أمور ، مثل التسلح

وبيع الاسلحة ، والخروج على حقوق الانسان ، وذلك عن طريق عقائد معينة مثل التفرقة العنصرية والصهيونية . ان بقاء الاستعمار شيء مشين ، وكذلك بقاء قانون الأقوى ، فيما يتعلق بتوزيع الثروات . كل هذا شيء نشجبه . كما يجب ان نفكر في النزاعات التي حدثت في الماضي ، وما صاحبها من أمور مفزعة ، ومن مذابح لم يشهد التاريخ لها مثيلا . ويجب أن نعبيء كافة الطاقات من أجل انشاء عالم أفضل يسود فيه الحب والتعاون الدولي على قدم المساواة ، ويجب أن يكون ذلك نهج حياتنا الوحيد .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠